

نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٧٧ - ١٧٨ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٢ - يناير/كانون ثان ٢٠٠٣

فى هذا العدد

فى ملف خاص، يعرض العدد لحدث انعقاد الندوة العربية حول "الإعلام وحقوق الإنسان"، والتي نظمتها المنظمة فى إطار أنشطة المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية، والتي شارك فى أعمالها سبعين من الخبراء والخبراء فى مجالى حقوق الإنسان والإعلام بقطاعاته المتعددة من مختلف البلدان العربية، ونالت اهتماماً واسعاً من وسائل الإعلام العربية والدولية. كما يتواصل الاهتمام بالتطورات المتلاحقة على صعيد القضيتين الفلسطينية والعراقية، وكذا استمرار تداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. كما تناول العدد بالترحيب والارتياح حدثين رئيسيين فى مصر، هما القرار باعتبار عيد ميلاد السيد المسيح مناسبة قومية، وقرار تعيين امرأة للجلوس فى موقع القضاء، فى أول خطوة تمنح المرأة حق تولى مواقع القضاء.

الإعلام وحقوق الإنسان (٢)...

عرض لأعمال ندوة الإعلام وحقوق الإنسان التى عقدت فى نطاق المشروع الإقليمي للتنمية وحقوق الإنسان فى العالم العربى، الذى تنفذه المنظمة.

مصر (١٤)...

المنظمة ترحب باعتبار عيد الميلاد المجيد عطلة رسمية، وترحب بمنح المرأة حقها فى الجلوس فى موقع القضاء لأول مرة فى مصر.

فلسطين (١١)...

استمرار جرائم الحرب الإسرائيلية، والإدارة الأمريكية تستخدم الفيتو لمنع إدانة إسرائيل بقتل ثلاثة موظفين تابعين للأمم المتحدة.

اليمن (١٦)...

المنظمة تستنكر جريمة اغتيال "جار الله عمر" نائب رئيس الحزب الاشتراكي، وتطالب بإجلاء الحقيقة.

العراق (١٢)...

إصرار أمريكى على العدوان، رغم عدم إدانة العراق فى تقرير المفتشين الدوليين، والمنظمة تعرب عن قلقها للمخاطر التى تتهدد منطقة الشرق الأوسط.

ليبيا (١٧)...

اختيار ليبيا لرئاسة لجنة حقوق الإنسان بأغلبية كبيرة .. يواكبه تطور إيجابى داخل الجماهيرية بعد إطلاق أول حملة لمناهضة التعذيب.

حقوق الطفل الفلسطينى (٨)...

انتهاكات حقوق الأطفال فى فلسطين... تقرير لمركز غزة للحقوق والقانون.

الصومال (١٥)...

تواصل جهود المصالحة، وإنشاء أول منظمة لحقوق الإنسان فى الصومال.

المغرب (١٤)...

قانون جديد لمكافحة الإرهاب يثير مخاوف العديد من الدوائر الحقوقية.

رسائل القراء (١٨)...

حقوق اقتصادية (٢٠)...

شكاوى ومداخلات (٢٣)...

أخبار المنظمات (٢٦)...



الندوة العربية حول

"الإعلام وحقوق الإنسان"

في إطار أنشطة "المشروع الإقليمي حول حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي" PARDHUR، برعاية هيئاته الثلاث، المنظمة العربية لحقوق الإنسان AOHR، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان UNHCHR، وبالشراكة مع الاتحاد العام للصحفيين العرب FAJ، عقدت في القاهرة يومي ٢١، ٢٢ يناير/كانون ثان الندوة العربية حول "الإعلام وحقوق الإنسان"، والتي شارك في أعمالها سبعين من الخبراء الأكاديميين والمهنيين الفاعلين في مجالي حقوق الإنسان والإعلام بقطاعاته الثلاث المكتوبة والمسموعة والمرئية من ١٦ بلد عربي، ويمثلون المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، وقنوات الإعلام الحكومية الرسمية والمستقلة الخاصة، والصحف الرسمية والحزبية والمستقلة.

شارك في الجلسة الافتتاحية التي ترأسها الأستاذ محمد فائق ليف من الشخصيات العامة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية، يتقدمهم الأستاذ نبيل عثمان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ممثلاً للدكتور صفوت الشريف وزير الإعلام المصري، وألقى كلمة نيابة عنه، وجه فيها التقدير للمنظمة وأمينها العام والى الهيئات المشاركة وممثليها، ورحب بانعقاد الندوة في مصر، وأكد على العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط الإعلام وحقوق الإنسان والتنمية وتأثيراتهم المتبادلة، وأن حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع واحترام الرأي الآخر هي مقدمة الحقوق الأصيلة للإنسان والتي رسختها المعاهدات الدولية والإقليمية، وأن حرية الإعلام هي الضمانة الأكيدة لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية.

وفي كلمته، أكد الأستاذ صلاح الدين حافظ الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب على أهمية موضوع الندوة، خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، وعلى أن كل من التنمية وحقوق الإنسان والإعلام الحر صارت مقياساً

ومعياراً لقياس مدى تقدم الدول أو تراجعها، وأشار لصعوبة نمو إعلام حر وحقوق إنسان وتنمية إنسانية بدون بيئة ديمقراطية، ومطالباً بالبدء فوراً في عمليات الإصلاح الذاتي بإرادة داخلية وباعتماد المصادقية في الحوار للبحث عن حلول للإشكاليات القائمة.

ونياًبة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ألقى الدكتور أمين مكي مدني الممثل الإقليمي للمفوضية كلمة نوه فيها بأن منظومة حقوق الإنسان قد تراكمت موسوعياً عبر العمل الدؤوب لعقود عدة، مشيراً إلى الجهد الذي يبذله مكتب المفوض السامي ومسايعه الدائمة للتعاون مع المجتمع المدني، والذي يعد المشروع الإقليمي الذي تعقد في إطاره الندوة الحالية أحد ملامحه.

ونياًبة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوضح الدكتور عادل عبد اللطيف منسق الأنشطة الإقليمية للبرنامج اهتمام البرنامج بدعم احترام حقوق الإنسان والنهوض بها، وذلك على أبعاد ثلاثة تشمل التأكيد على الطابع الشمولي للحقوق، وعلى عالميتها، وعلى أن

احترامها هو جزء من عملية التنمية البشرية، التي تبني البرنامج الإنمائي منهجها كإطار فكري لنشاطه، بهدف توسيع نطاق الخيارات أمام البشر، وتفعيل حقهم في المشاركة.

وفي كلمة المنظمة كرر الأستاذ محمد فائق شكره إلى الهيئات المشاركة، والى وزير الإعلام المصري وممثله مشيراً لأهمية عقد الندوة في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها المنطقة، داعياً لوقف الحرب على العراق، والى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومساندة المقاومة، والى مجابهة القوة المطلقة.

وقال إن الإعلام له دوره الهام في مجال حقوق الإنسان بموقعه المركزي في منظومة الحريات العامة وتأثيره في بناء الوعي ودوره الرقابي وتوفيره للمعلومات، وتأثيره المتزايد في ضوء ثورة الاتصال، وختم بالتنبيه إلى اتساع دور حقوق الإنسان كمكون رئيسي في رسم السياسات، بما يحتم التعمق في فهمها وتغطية موضوعاتها إعلامياً بدقة ونزاهة. وناقش المشاركات والمشاركون عبر ٧ جلسات عمل محاور ثلاث، شملت:

١- التحديات التي تواجه حرية الإعلام وسبل التعامل معها : القيود التشريعية، الضوابط السياسية والاجتماعية والثقافية، تحديات التطور التقني ...

٢- الإشكاليات المهنية في تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان.

٣- دور الإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية، وسبل تعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الإعلام العربي، والتعاون مع مركز الأمم المتحدة للإعلام في هذا الشأن.

وعرض الكاتب اللبناني الأستاذ محمد السماك ورقة العمل الخاصة بالندوة، والتي سعت لعرض أبعاد إشكاليات ثلاث، أولاها الإشكالية المتعلقة بمفاهيم حقوق الإنسان، وثانيها الإشكالية المتعلقة بالعلاقة الجدلية بين التنمية البشرية وحقوق الإنسان، وثالثها الإشكالية المتعلقة بدور الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان والتعريف بها والتربية على التمسك بها.

واهتمت الورقة بقضية العالمية والخصوصية عبر البحث في حقوق الأفراد، وحقوق الطفل، وحقوق الجماعات، لتبيان أوجه الخلاف ما بين موقف البلدان العربية من المفاهيم والمبادئ التي تضمنتها الشريعة الحقوقية الدولية، مشيراً بالأسانيد والنصوص إلى غياب التناقضات الجوهرية بين الشريعة الدولية والشريعة الإسلامية، وعدم اتساق ذلك مع موقف بعض الدول الإسلامية الذي يشوبه الغموض.

وحول العلاقة الجدلية بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، انصب اهتمام الورقة على فجوة المعرفة في الوطن العربي والتي كانت محل اهتمام تقرير

التنمية الإنسانية العربية، باعتبارها المدخل الأساسي لتحقيق التنمية، وأكد على ترابط الحقوق وتكاملها وعدم قابليتها للتجزئة.

وحول الإشكالية المتعلقة بدور الإعلام أشارت الورقة إلى أبعاد الدور المنشود للإعلام والتي حددتها بأنها مسئولية التعريف بحقوق الإنسان وإشاعة احترامها والدفاع عنها، والتحريض على المطالبة بالحقوق المنتقصة، والتنبه الى عدم التعسف في استخدام الحق، والتربية على احترام حقوق الآخر.

وقال خلال الجلسة إن الهدف من الندوة هو البحث عن دور فعال ومؤثر للإعلام العربي بشكل عام، وبهدف وضع قضايا حقوق الإنسان والتنمية محل اهتمامه، والمطلوب من الإعلام هو اختراق أسوار الجهل لتوعية المجتمعات وتحريضها على انتزاع حقوقها، من زاوية علاقتها بالتنمية الإنسانية العادلة والديمقراطية.

وفي التعقيب الأول على الورقة، وجد الأستاذ حسن حامد رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتلفزيون في مصر أن الورقة أفردت مساحة كبيرة لتناول حقوق الإنسان من منظور الشريعة الإسلامية، وتأكيد أنها كرمت الإنسان على النقيض من بعض فلسفات الغرب التي أسست لرؤيتهم لمفاهيم حقوق الإنسان، والتي تحقر من النفس البشرية وتراها شريرة.

وأورد عدة أسباب لغموض المواقف والرؤى حول حقوق الإنسان، ومنها الفجوة بين المنطلقات في الإسلام وبين الممارسة الواقعية، ولعدم الاستفادة المثلى بالقدرات الاتصالية والإعلامية العربية في القضايا الفكرية المثارة دولياً، وأشار لأن الفجوة تزايدت بعد ١١ سبتمبر

والتي أكدت وجود أزمة اتصال مع الآخر. واقترح فتح قنوات تتسبك بين هيئات الإذاعة والتلفزيون العربية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والتي يمكن بدورها أن تقوم بدور همزة الوصل مع المنظمات الحقوقية الدولية، وأن تنفذ المنظمة برامج توعية وتدريب للإعلاميين بحقوق الإنسان، كما دعا هيئات الإذاعة والتلفزيون إلى وضع استراتيجيات للإعلام بقضايا حقوق الإنسان تراعي الخصوصية الثقافية، وإلى الاستعانة بخبراء حقوقيين في وضع السياسات الإعلامية.

وفي تعقيبها الثاني، ركزت الدكتورة عواطف عبد الرحمن أستاذة الإعلام بجامعة القاهرة اهتمامها أولاً على الجانب المتعلق بحقوق الطفل وحقوق الجماعات من الزاوية الثقافية.

ووجدت أن الشريعة الإسلامية تتضمن حقوقاً للطفل هي غائبة أو مغيبة في الدول الإسلامية ودعت للاهتمام بطفل الريف والمناطق المهمشة وخارج المدن الذي تنتهك حقوقه الاقتصادية ويفتقد للرعاية الصحية والاجتماعية.

وعن الجماعات والحقوق الثقافية اتفقت مع طرح ورقة العمل، ولفتت لأهمية توسيع مفهومها بحيث تشمل كافة قطاعات البشر المهمشة اجتماعياً واقتصادياً.

ورأت أن الصراع بين العالمية والخصوصية يعكس أثره على الإعلام، مشيرة الى اكتساح الفضائيات ومنهجها القائم على السوق، والذي يستخدم الإعلام المحلي والشبكات المعلوماتية لنشر قيم الثقافة الأمريكية كثقافة مركزية مهيمنة. وقد استبق عدد من المشاركين انعقاد الندوة إلى كتابة تعقيبات وتعليقات

ومداخلات في موضوعاتها، عكست إلى حد كبير مضمون النقاشات العامة في المحاور الثلاث، بينها تعقيب الأستاذ محمد العربي المساري وزير الإعلام المغربي الأسبق، والذي حرص على التنبيه إلى استقرار الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، ودعا إلى تأسيس شراكة بين المنظمة العربية واتحاد الصحفيين لإعداد تقرير سنوي حول الحريات الصحافية.

وتقدمت الأستاذة ناريمان عواد من هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين بتعقيب تطرقت فيه إلى أهمية الإعلام في التدرج للتوضيح الشمولي لماهية الحق الإنساني، مشيرة إلى عدم استقامة قيام القطب الواحد المهيمن الذي قام ويسعى حتى الآن لانتهاك حق الشعوب بالحديث عن حقوق الإنسان وانتهاك الآخرين لها.

وفي تعليق على مضمون الندوة أكد الأستاذ محبوب على نقيب صحافيي اليمن على تلازم قضيتي حقوق الإنسان وحرية الصحافة، ودور الأخيرة في تنمية الوعي بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في الوطن العربي منذ نشأتها، وأعرب عن اعتقاده بأن غياب الحقوق المدنية والسياسية في المجتمعات العربية لا تقتصر فقط على الجماعات الاثنية واللغوية والدينية، ولكنها تمتد للكل.

وفي تعليقه على الورقة، عرض الأستاذ صلاح الدين حافظ الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب إلى العلاقة بين تحديات حرية الصحافة والإعلام وعلاقتها بأوضاع حقوق الإنسان في ظل ما تشهده المنطقة من حروب وصراعات، وتأثيرها على الإعلام العربي واستقلاليته، ما لم يعد مقبولا في عصر الديمقراطية وثورة

المعلومات، ويتطلب مصارحة للإصلاح الذاتي والدفاع الإيجابي عن النفس.

ودعا إلى العمل من أجل إعلام حر وحرية رأي تستند لمبادئ حقوق الإنسان. وورد تعليق من الأستاذ عبد الوهاب بدرخان نائب رئيس تحرير جريدة الحياة الدولية، والذي رأى أن الفصل بين منظومة حقوق الإنسان والشرعية الإسلامية لا يتيح انخراطاً سليماً في النظام العالمي، وأشار لتداعيات ١١ سبتمبر، وأثرها في دفع حقوق الإنسان إلى قمة سلم الممنوعات، ولا يمنع ذلك أن الإعلام يملك دوراً ممكناً، خاصة مع تثقيف الإعلاميين على حقوق الإنسان.

وخلال جلسات العمل وردت ورقة من الأستاذ بوجمعة غشير رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان بعنوان "صحافة التحرر ودورها في تعزيز حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية"، جدد فيها الإشارة للمعوقات السياسية والقانونية، فضلاً عما أورده من معوقات اقتصادية كاحتكار التوجه التحريري لصالح المالك واحتكار التراخيص وضعف أجور الصحفيين، وعوائق ذاتية كالرقابة الذاتية، وتضارب المصالح بين الصحف والصحفيين وبين الصالح العام، وغياب الحماية المادية والقانونية للصحفي، ونقص التخصص.

كما كتبت السيدة مي شدياق مقدمة البرامج بقناة LBC اللبنانية ورقة تساءلت فيها عما إذا كان الإعلام العربي هو إعلام الصوت أم إعلام الصدي؟، وعرضت للتطور السياسي والثقافي والفكري لحركة الإعلام وأفكار حقوق الإنسان تاريخياً، وإلى ضعف المشاركة العربية في هذا التطور، ونوهت بهيمنة الولايات المتحدة

على صناعة الإعلام العالمي بما يؤدي إلى تبعية الإعلام العربي له نتيجة ضعفه.

وفي الجلسة الختامية أصدر المشاركون بياناً بتوصيات الندوة، والآتي نصها:

تضمنت أعمال الندوة العديد من المساهمات البناءة حول مواجهة التحديات التي تواجه حرية الإعلام، والإشكاليات المهنية في تناول الإعلام لقضايا حقوق الإنسان، ودور الإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية في الوطن العربي، وسبل تعزيز رسالة الأمم المتحدة لدى الإعلام العربي.

وخلال أعمال الندوة حرص المشاركون على تأكيد جملة من المبادئ شملت:

١- اعتبار أن الديمقراطية والتنمية البشرية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كل مترابط ذو تأثير متبادل يدعم كل جزء منه سائر الأجزاء. واستناداً لأن الحرية السياسية لا تتفصل عن الحريات الاقتصادية التي قبلت بها الدول العربية.

٢- ضرورة إعداد تصور للإسراع بعملية التحول الديمقراطي في المنطقة، انطلاقاً من الحاجة لنهوض عربي شامل قاطرته الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، ويلعب فيه المجتمع المدني والقطاع الخاص دوراً أساسياً إلى جانب الدولة.

٣- إن التطور المتسارع لتقنيات الاتصال والمعلومات يخلق فرص وتحديات أمام الإعلام العربي ويتعين استخدام تقنيات المعلومات لتسهيل قيام الإعلام بدوره الهام في نشر الوعي حول حقوق الإنسان.

٤- تأكيد الترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والإعلام، فالحريات الإعلامية في ذاتها حق من حقوق الإنسان، ويمثل

الإعلام المدخل الأساسي لبسط ثقافة حقوق الإنسان.

٥- إن الحفاظ على الحريات الإعلامية هو قضية كل المجتمع، وليس قضية مهنية للإعلاميين وحدهم.

أولاً : سبل تعزيز الحريات الإعلامية:

إن الندوة إذ ترى قضية حرية الإعلام قضية ثلاثية الجوانب، تشمل امتلاك الوسيلة الإعلامية، وحرية تدفق المعلومات، وحرية الرأي، فإنها تطالب :

١- إطلاق حرية إصدار الصحف، والترخيص لمختلف الوسائل الأخرى، والامتناع عن أشكال المصادرة والإغلاق.

٢- تعديل التشريعات المنظمة لحرية الإعلام في اتجاه تعزيز الحريات الإعلامية وفقاً للمعايير الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء العقوبات السالبة للحريات والعدول عن العقوبات المشددة وإلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم النشر.

٣- تعاون الحكومات مع الوسائل الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان لتسهيل تدفق المعلومات إعمالاً لحق الحصول عن المعلومات.

ثانياً : الإشكاليات المهنية:

وانطلاقاً من تقدير الندوة للتحديات التي تواجه العمل المهني في مجال الإعلام وحقوق الإنسان، وإدراكاً للعلاقة بين المستوى المهني والوفاء بمسئوليات القضية تدعو الندوة

١- الحكومات العربية للسماح بتأسيس منظمات حقوقية ومنظمات نقابية صحفية وإعلامية في البلدان التي لم تتوافر فيها حتى الآن مثل هذه المنظمات، وكفالة استقلال المنظمات النقابية.

٢- دعوة المؤسسات التعليمية إلى

إدخال تدريس حقوق الإنسان في مناهج الكليات والأقسام والمعاهد الإعلامية.

٣- دعوة اتحاد الصحفيين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان بتنظيم دورات تدريب للإعلاميين في مجال حقوق الإنسان.

٤- دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واتحاد الصحفيين العرب، واتحاد المحامين العرب، والمعهد العربي لحقوق الإنسان لتكثيف برامجها لتدريب العاملين في مجال حقوق الإنسان على كيفية ممارسة عملية الاتصال.

٥- دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب لإصدار تقرير سنوي يرصد الحريات الإعلامية في ضوء مبادئ حقوق الإنسان.

٦- تشكيل لجان مشتركة من اتحاد الصحفيين والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني المعنية للدفاع عن الإعلاميين الذين تتعرض حقوقهم وحرياتهم للانتهاك على صلة بأدائهم المهني.

٧- الدعوة لإنشاء لجان قومية لحقوق الإنسان تجمع كافة الأطراف المعنية، ومن بينها الإعلام.

ثالثاً : دور الإعلام في تعزيز احترام حقوق الإنسان والنهوض بالتنمية البشرية:

وانطلاقاً من تقدير المشاركين للدور الذي يمكن أن يسهم به الإعلام في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وإثارة قضايا الانتهاكات المختلفة، فضلاً عن دوره في التوعية والنهوض بالتنمية البشرية، دعا المشاركون إلى :

١- اعتبار كل قضية انتهاك لحقوق

الإنسان في أي دولة عربية بمثابة انتهاك لحقوق الإنسان في الدول العربية جميعها، وبالتالي دعوة الإعلام العربي بقطاعاته كافة إلى التضامن في التصدي لهذه القضية الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

٢ - التأكيد على وجوب احترام حقوق كافة الجماعات في الدول العربية بما يحفظ لها خصوصياتها في إطار الوحدة الوطنية لكل دولة والمصلحة القومية المشتركة للوطن العربي.

٣ - دعوة الإعلام إلى تناول قضايا المجتمع من منظور التنمية البشرية وخاصة مكافحة الفقر والحفاظ على البيئة والارتقاء بدور المرأة، وتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها حقوقاً لا باعتبارها مطالب.

٤- وناشد المشاركون منظمات الأمم المتحدة وخاصة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان والبرنامج الإنمائي بمواصلة تقديم الدعم للمساهمة في تنفيذ هذه التوصيات.

كما أصدر المشاركون في الندوة بياناً طالبوا فيه بالعمل الحثيث من أجل وقف العدوان الأمريكي المزمع على العراق وإنهاء الحصار المفروض على شعبه، وكذا العمل على وقف جرائم الحرب الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وإلزامها بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وحماية الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، كما ناشدوا الحكومات العربية بالإفراج عن كافة الإعلاميين والناشطين الحقوقيين وسجناء الرأي المعتقلين وإعادة إصدار الصحف المغلقة والموقوفة.

تقرير لجنة المحامين الدوليين لحقوق الإنسان حول انتهاك الحريات المدنية والتمييز ضد رعايا دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية في الولايات المتحدة

أصدرت لجنة المحامين الدوليين لحقوق الإنسان تقريراً قيمت فيه الإجراءات الأمنية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وآثارها على الحريات المدنية في الولايات المتحدة وعلى المثل العليا التي نص عليها الدستور الأمريكي، وأخيراً على رعايا دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية المقيمين فيها.

وقد أوضح التقرير في مقدمته أن لجنة المحامين الدوليين وأن كانت تعترف بحق الإدارة الأمريكية في اتخاذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى حماية الأمن القومي، إلا أنها في نفس الوقت ترفض بشدة عدة إجراءات اتخذت وأدت إلى المساس بحقوق الإنسان التي تعد من الضمانات الأساسية التي كفلها الدستور الأمريكي للمواطنين الأمريكيين ورعايا الدول المقيمين على أرضها والتي كانت مصدراً لفخر واعتزاز كل أمريكي طوال عام ٢٠٠٠ وأكثر. ووصف التقرير هذه الإجراءات بأنها تعد انتهاكاً صارخاً للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

وفيما يلي عرضاً لأهم ما جاء في هذا التقرير من نقاط:

١- ينص الدستور الأمريكي على ضرورة قيام الإدارة الأمريكية باتخاذ قراراتها بالاشتراك مع توجهات الرأي العام مع مراعاة المبادئ الأساسية التي تحافظ على الحريات المدنية وبدون تعريض المواطنين وحياتهم الشخصية للمخاطر، وأهمها الحقوق الأساسية للإنسان. كما ينص الدستور على أن الولايات المتحدة يجب أن تبقى دائماً أرض أمان للاجئين المقيمين.

ومع هذا فقد لجأت الإدارة الأمريكية منذ ١١/٩/٢٠٠١ على اتخاذ عدة إجراءات بدون التشاور مع ممثلي الشعب الأمريكي وبطريقة سرية، ولم تعمل على حماية اللاجئين أو المقيمين في أمريكا من رعايا دول الشرق الأوسط والدول الإسلامية.

٢- إن تحليل بعض هذه الإجراءات لا يدل على أنها في المدى الطويل سوف تساعد في جعل الولايات المتحدة أكثر أماناً أو استقراراً، بل على العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة التي كانت مثالا للمحافظة على قيم حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، أصبحت الآن بعد اتخاذها لعدة إجراءات أمنية انتهكت بها حقوق الإنسان، مثالا سيئاً لكل الحكومات الاستبدادية في العالم التي كانت تبرر انتهاكات حقوق الإنسان بأنها ضرورية للمحافظة على المخاطر الوهمية التي تتعرض لها من الخارج.

وقد لوحظ منذ اتخاذ الإدارة الأمريكية لهذه الإجراءات الأمنية أن العديد من الدول الاستبدادية قد نقلت عنها هذه الإجراءات، مما خلق حالة من الذعر والأسف لكل المدافعين عن حقوق الإنسان

في العالم.

٣- أن هناك حاجة ماسة لقيام حوار داخل الولايات المتحدة بين الشعب الأمريكي وبين الإدارة الأمريكية للتعرف على نوايا هذه الإدارة. ومن بين نقاط هذا الحوار الرد على ما يلي:

- إلى متى ستستمر هذه الإجراءات الاستثنائية وهل ستصبح دائمة وأسلوب حياة جديدة للشعب الأمريكي؟
- هل سيتم إنشاء إدارة لحقوق الإنسان داخل الوزارة الجديدة التي أطلق عليها "وزارة الأمن الداخلي"، أما أن قانون "المواطنة" الذي بموجبه تم إنشاء هذه الوزارة سوف يمنحها سلطات تسمح لها بارتكاب المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان دون محاسبة.

- ما هو دور الكونجرس في المستقبل، وهل سيصدق على انتهاكات وزارة الأمن الداخلي أم أنه سيتصدى لهذه الانتهاكات؟ وهل سيقوم الكونجرس بالتصدي لعدم استمرار "قانون المراقبة الخارجية والتصنت"؟ وهل سيتصدى الكونجرس لوضع حد للصلاحيات التي منحت للأجهزة الأمنية للقيام بعمليات التجسس الداخلي؟ وهل سيرضى الكونجرس على

تقارير عربية ودولية

الإجراءات التي تشجع المواطن الأمريكي على التجسس لصالح الإدارة على غيره من المواطنين؟ وأخيراً إلى أى مدى ستصل العمليات التي ستنم وفقاً للنظام الجديد الذي يمنح مكافآت لكل من يبلغ لمجرد الشك في أن شخص ما قد يكون يعد لعملية إرهابية؟

- ما هو رأى المحكمة الفيدرالية العليا بالنسبة لاستمرار اعتقال بعض الأشخاص في قاعدة "جوانتنامو" بدون محاكمة أو حتى توجيه اتهام لهم ومتى سيتم الإفراج عنهم، أم أن هذا الاعتقال سيستمر إلى الأبد؟

- هل سيقوم الكونجرس أو أى جهة أمريكية أخرى بدراسة أثر السياسات والقوانين التي صدرت عن الإدارة الأمريكية على حالة حقوق الإنسان في الدول الأخرى؟

٤- إن قانون حرية الإعلام ينص على ضرورة قيام أجهزة الحكومة الأمريكية بتوفير المعلومات للشعب وللإعلاميين إلا أن الحكومة الأمريكية اتجهت منذ ١١/٩/٢٠٠١ إلى حجب هذه المعلومات حتى على المحاكم الفيدرالية الأمر الذي أدى إلى ثورة القضاة، ورفض بعضهم تنفيذ الإجراءات الاستثنائية كما حدث في حالة المواطن الأمريكي "ياسر عصام حمدي" عندما أصر أحد القضاة على أن تقدم الإدارة الأمريكية المعلومات عن التهم الموجهة له، ولكن الإدارة رفضت ذلك مما أدى إلى عدم قبوله أى محامى للدفاع عنه. وإزاء هذا الرفض أعلن القاضي أنه يرفض نظر القضية لأن كرامته وأمانته تأبى أن يكون لعبة في يد الإدارة الأمريكية لتنفيذ أهدافها التي ترمى إلى سحب الجنسية من هذا المواطن.

٥- تعرض التقرير بعد ذلك إلى موضوع المعاملة العنصرية التي يتعرض لها الآن حوالي ٢٢ ألف لاجئ سبق أن قيل لهم أن الولايات المتحدة على استعداد لقبولهم وأن تكون الأرض الأمريكية الملجأ لهم بعد فرارهم من الانتهاكات التي تعرضوا لها في دولهم. وأشار التقرير إلى أنه تم اعتقال حوالي ١٢٠٠ لاجئ من الدول العربية والإسلامية وجنوب آسيا وتم ترحيلهم من أمريكا. ويشير التقرير إلى أن الإدارة الأمريكية قررت إلغاء برامج التأهيل الخاصة باللاجئين كانت أغلبهما للنساء والأطفال، ورغم أن هذا البرنامج قد أعيد مرة أخرى في ١١/١٢/٢٠٠١ إلا أنه لم يشمل إلا ٢٣ ألف لاجئ من أصل ٧٠ ألف لاجئ.

٦- تعرض التقرير بعد ذلك إلى حوادث الاعتداء على الأجانب وخاصة العرب والمسلمين فأشار إلى أنه رغم مجهودات كبيرة قامت بها الإدارة الأمريكية لوقف هذه الاعتداءات إلا أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين وقراراتهم ساعدت على بث الكراهية داخل الشعب الأمريكي تجاه العرب والمسلمين وساعدت أيضاً على استمرار هذه الاعتداءات العنصرية التي ستبقى وصمة عار في تاريخ الولايات المتحدة والتي أيضا سوف تؤدي إلى المزيد من العنف المضاد.

٧- ويتعرض التقرير أيضا إلى أوضاع المعتقلين في قاعدة "جوانتنامو" ويتساءل هل هم سجناء حرب أم معتقلين وهل هناك قانون أو معاهدة دولية يمكن أن تنطبق عليهم؟ ويستنكر التقرير استمرار اعتقالهم دون توجيه اتهامات محددة لهم ودون تقديمهم للمحاكمة. ويتناول التقرير بعد

ذلك تحليلاً لاتفاقيات جنيف مؤكدا أنها تنطبق على هؤلاء المعتقلين. ويدين التقرير عدم اعتراف الإدارة الأمريكية بذلك.

٨- وفي جزء من هذا التقرير يتم استعراض الآثار المترتبة على الإجراءات الاستثنائية الأمريكية بالنسبة لدول العالم، وكيف أن هذه الإجراءات ساهمت في اتخاذ بعض الحكومات لإجراءات مماثلة لقمع الحريات وإرهاب المواطنين تحت عدة مسميات أهمها مكافحة الإرهاب الدولي، بل ذهب بعض الحكومات الاستبدادية إلى عدم إخفائها لوقوع جريمة التعذيب متعلة في ذلك بأن الولايات المتحدة نفسها لجأت إلى عمليات تعذيب في أفغانستان وجوانتنامو للحصول على معلومات لمقاومة الإرهاب.

وأبدى التقرير أسفه إزاء صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الذي ألزم الدول باتباع إجراءات محددة لمقاومة الإرهاب.

واعتبر التقرير أن هذا القرار يعتبر سابقة مؤسفة حيث صدر عن أعلى سلطة في الأمم المتحدة متضمنا التشجيع الصريح على انتهاك مبادئ حقوق الإنسان الدولية.

٩- وفي نهاية التقرير أصدرت اللجنة الدولية للحقوقيين عدة توصيات ناشدت فيها الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي بالقيام بمسؤولياتهما تجاه تصحيح هذه الأوضاع والعمل على إلغاء الإجراءات الاستثنائية التي اتخذت.

وذلك بهدف إعادة هبة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما كانت عليه في الماضي كمثال للديمقراطية والحرية والمساواة.

انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين

أصدر مركز غزة للحقوق والقانون تقريراً عن انتهاكات حقوق الأطفال الفلسطينيين خلال العامين الماضيين التي لم تتورع فيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن استهداف المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، منتهكة بذلك كافة المواثيق والمعاهدات والإتفاقيات الدولية، وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. وكان الأطفال الفلسطينيون أحد أكثر الفئات تضرراً من العمليات العسكرية الإسرائيلية حيث وصل عدد الشهداء حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي ٢٠٠٢ إلى ٣٦٠ طفلاً وكان ضمنهم أجنة في أحشاء أمهاتهم ومواليد على الحواجز، وقد أصيب أكثر من ٧٠٠٠ جريح منهم ٢٥% إصابة خطيرة تسببت لهم في إعاقات دائمة، وكذلك تم اعتقال المئات ونشريد الآلاف من منازلهم، ما يعتبر انتهاكاً فاضحاً لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي وقعت عليها إسرائيل عام ١٩٩١.

إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل شملت حقهم في الحياة والصحة والتعليم والحرية والرعاية وفي العيش في كنف والديهم، وبمراجعة اتفاقية حقوق الطفل يظهر أن إسرائيل انتهكت ٤٥ مادة من أصل ٥٤ من مواد الاتفاقية ويمكن إستعراضها على الشكل التالي:

١- انتهاك الحق في الحياة

سلبت إسرائيل ما يزيد عن ٣٦٠ طفلاً فلسطينياً حقهم في الحياة فقد بلغت نسبة

الأطفال الفلسطينيين من مجموع الشهداء الفلسطينيين ٢٥% وهذا ما يشكل انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة السادسة من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والذي تعترف فيه الدول الأعضاء بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة، وتكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه.

وقد قتل الأطفال الفلسطينيون بعدة أساليب على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، ونتج عنها مقتل ٩٧ طفلاً عام ٢٠٠٠ وهي الفترة الممتدة من ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلى ٣١ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٠.

أما عام ٢٠٠١ فقد قتل فيه ١٠٥ أطفال فلسطينيين من الشهداء، وشهد العام ٢٠٠٢ إلى نهاية سبتمبر/أيلول استشهد ١٦٢ فلسطينياً حيث يعتبر عاماً كارثياً على الطفولة الفلسطينية، وخاصة شهر أبريل/نيسان الذي شهد مجزرة جنين والبلدة القديمة بنابلس، وشهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢ حيث قتل ما يزيد عن ١٦ طفلاً من جراء الأساليب التي اتبعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في استهداف الأطفال.

القتل العمد والمباشر

يتم ذلك من خلال إطلاق النار مباشرة تجاه أجساد الأطفال بهدف القتل في حين لم يكن الأطفال يشكلون أي خطر على حياة الجنود الإسرائيليين، وهذا ما ظهر من خلال عدة شهادات أدلى بها موظفون دوليون في الأراضي الفلسطينية، وهو ما تؤكد أماكن الإصابة لدى الشهداء التي يتركز ٨٠% منها على الأجزاء العليا من الجسم وخاصة الرأس والصدر.

قصف المنازل والسيارات المدنية

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسلوب الإعدام خارج نطاق القانون من أجل استهداف نشطاء المقاومة في مقاومة الاحتلال، وإستهدافهم من خلال قصف الدبابات والصواريخ الموجهة من الطائرات الحربية تجاه المباني والسيارات المدنية في الشوارع العامة، وكان ينتج في معظم الحالات قتل الأطفال.

ولعل أكثرها إيلاًماً ما حدث في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٢ عند قصف مبنى سكني في حي الدرج وسط غزة، وأدى لاستشهاد ١٦ شخصاً بينهم تسعة أطفال.

وضع العبوات الناسفة

قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بزرع العبوات الناسفة بالقرب من منازل وعلى جنبات الشوارع لإستهداف نشطاء الانتفاضة، مما يؤدي بطريقة مباشرة إلى قتل وإصابة الأطفال.

أو قيام الجيش بترك مخلفات العمليات العسكرية والتي يعيث بها الأطفال مما يؤدي في حالات كثيرة إلى إصابتهم أو قتلهم وهو ما حدث عندما قتل خلال العلم الماضي خمسة أطفال من عائلة الأسطل وأربعة آخرون من عائلة العواودة في مخيم البريج.

هدم المنازل

وتم ذلك من خلال استخدام قوات الاحتلال للبلدوزرات في هدم المنازل على رؤوس السكان، كما حدث في البلدة القديمة بنابلس واستشهد في ذلك الحين ستة أشخاص بينهم أربعة أطفال من عائلة واحدة.

تقارير عربية ودولية

الموت على الحواجز

قتل ما يزيد عن ٣٠ طفلاً فلسطينياً نتيجة منع جنود الاحتلال للأمهات الفلسطينيات من الوصول للمستشفيات لوضع المواليد، وإعاقة وصول الأطفال المرضى إلى المستشفيات ومنع سيارات الإسعاف، مما يؤثر على وضعهم الصحي.

٢- انتهاك الحق في الحرية

إلى جانب انتهاك الاحتلال الإسرائيلي الحق في الحياة قامت بانتهاك مبدأ الحق في الحرية من خلال اعتقال واحتجاز الأطفال الفلسطينيين وبالمخالفة لنص المادة ٢٧ من ميثاق حقوق الطفل. وقد انتهكت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار العامين السابقين هذا الحق من خلال اعتقال وحجز ما يزيد عن ١٣٠٠ طفل. كما يتعرض الأطفال لكافة أشكال الإهانة والإذلال في كافة مراحل الاعتقال منذ اللحظة الأولى للاعتقال من داخل المنزل مروراً بنقله إلى مكان احتجاز ثم التعرض للتعذيب والتمييز من خلال المحكمة ومن ثم مكان الاحتجاز.

أسلوب الاعتقال

يتم اعتقال الأطفال في أغلب الأحيان من خلال اقتحام منزل الطفل وسط الليل بصورة همجية وسط أجواء من الرعب وإطلاق النار وتكسير أثاث المنزل، ثم يتم حجز الطفل واقتياده وسط الليل على خلفية نشاطات الانتفاضة مثل رشق الحجارة أو رفع الأعلام، ثم يتم تعصيب عيني الطفل وربط يديه ونقله إلى الاحتجاز كل ذلك مصحوباً بالضرب والإهانة والتهديد.

تعذيب الأطفال

يتعرض الأطفال الفلسطينيون خلال فترة التوقيف، وخاصة في التحقيق معهم لمعاملة قاسية وفي ذلك مخالفة للمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل. عدم امتلاك إسرائيل لقانون محاكمة للأحداث

تفتقد إسرائيل قانون محاكمة خاص بمحاكمة الأطفال الفلسطينيين، وتقدمهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية طبقاً للأمر العسكري الإسرائيلي رقم ١٣٢٠٥٢٢ الذي يجيز اعتقال ومحاكمة الطفل الذي يبلغ ١٢ عاماً، والذي يعتبر تحدياً لقرارات الأمم المتحدة التي وضعت معايير خاصة بقضاء الأحداث وانتهاكا للمادة ٤٠ من اتفاقية الطفل.

احتجاز الأطفال مع الكبار

يقضي مئات الأطفال فترة الاعتقال بين كبار السن سواء من المعتقلين الفلسطينيين أو من الجنائيين الإسرائيليين، مما يعرض حياتهم للخطر والذي يعتبر مخالفة صريحة لنص المادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تدعو لاحتجاز الأحداث في أماكن للتأهيل خاصة بهم وفصلهم عن الكبار.

اعتقال الفتيات دون سن الثامنة عشرة

تعتقل إسرائيل ما يزيد عن ١٥ فتاة فلسطينية دون سن الثامنة عشر ويعرضن لما يتعرض له الأطفال الفلسطينيون.

٣- انتهاك الحق في التعليم

كفلت كافة الأعراف والمواثيق الدولية حق الأطفال في الحصول على حقهم في التعليم إلى درجة إلزام الدول بجعل التعليم

وخاصة في المراحل الأساسية مجاناً لكافة الأطفال، وقد أتت قوات الاحتلال عدة وسائل لانتهاك الحق في التعليم أهمها: إغلاق المدارس

أغلقت إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى ما يزيد عن ٨٥٠ مدرسة على فترات متفاوتة.

قصف المدارس بالطائرات والدبابات

تعرض ما يزيد عن ١٩٧ مدرسة في الأراضي الفلسطينية لقصف مباشر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية

لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى المدارس وحولتها إلى مراكز عسكرية تدار منها المناطق المجاورة ومنعت الطلاب من الوصول إليها، وخاصة في محافظة الخليل ونابلس الأمر الذي أدى إلى حرمان ١٩٢٠ طالباً وطالبة من دخولها.

تحويل المدارس إلى مراكز اعتقال

حولت إسرائيل المدارس من مراكز للدراسة والعلم للطلاب إلى مركز للاعتقال والاحتجاز وغالباً ما كانت قوات الاحتلال تدعو الأهالي عبر مكبرات الصوت إلى التوجه إلى المدارس بشكل جماعي واحتجازهم لأيام بداخلها.

٤- انتهاك الحق في الصحة

يعاني الأطفال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من سوء التغذية وذلك بسبب:-

-الإغلاق المستمر للمدن الفلسطينية.

-منع العمال من الوصول إلى أماكن عملهم لتوفير قوت أبنائهم.

-الوضع الاقتصادي السيئ الذي تعاني منه الأراضي الفلسطينية.

تقارير عربية ودولية

مصر تقدم تقريرين دوريين أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

قدمت مصر التقريرين الدوريين الثالث والرابع أمام أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى نص المادة (٤٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبحضور عدد من ممثلي المنظمات غير الحكومية المصرية.

قدمت التقرير مندوبة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة بجنيف، وأشارت في مداخلتها لمشاركة مصر في صياغة العديد من الاتفاقات الدولية بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام ١٩٨١، ومساواة الاتفاقات الدولية بالقوانين الوطنية، إضافة إلى استثناء بعض الآليات الخاصة بحقوق الإنسان بالعديد من الدوائر الحكومية كوزارات العدل، والداخلية، والخارجية، ومكتب النائب العام. وأشارت إلى أن حقوق المرأة شهدت نقلة كبيرة على الأصعدة السياسية والقضائية والتشريعية.

ورد أعضاء الوفد المصري على الاستفسارات التي تقدم بها أعضاء اللجنة خاصة فيما يتعلق باعتبار مواد العهد الدولي مواد دستورية بموجب القانون والدستور المصري يعتد بها أمام المحاكم ودلّوا على ذلك بحكم المحكمة الدستورية العليا في هذا الخصوص.

بينما أكد أعضاء اللجنة أن الرد المصري لم يكن دقيقاً استناداً إلى وجود تناقض بين الفقرتين (٥٢)، (٥٤) من التقرير، حيث تشير الفقرة (٥٢) إلى أن العهد له مركز القانون، بينما تعطيّه

المادة (٥٤) مركز مواد الدستور، مما يطرح إشكالية تنازع العهد مع مواد قانونية بالتشريع المصري، كذلك أشارت إحدى أعضاء اللجنة إلى أن الدستور المصري لم يشير إلى الحق في الحياة، وأن موضوع الأحوال الشخصية خارج إطار الدستور المصري.

ورد أعضاء الوفد عن سؤال عن التحفظات التي تبديها مصر تجاه بعض المواد، وأشار إلى أنه جاء متعلقاً بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأنه لا تعارض بين مضمون العهد وأحكامها، وأكد على وجود دراسات تجرى حالياً بخصوص مراجعة تحفظات مصر إزاء العديد من الاتفاقات التي صادقت عليها مصر منها على سبيل المثال لا الحصر اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

وأكد الخبير التونسي عبد الفتاح عمرو عضو اللجنة بأن الإعلان الذي تقدمت به مصر عام ١٩٨١ عند تصديقها على العهد الدولي يفسر كثافة الاستفسارات والارتباك الشديد بشأن موقف مصر خاصة في حالة التناقض الصريح بين بعض مواد العهد والشريعة الإسلامية مؤكداً أن الدستور المصري لا يشير للشريعة الإسلامية كقانون بل كمصدر من مصادره، كما أنه لا يشير صراحة للشريعة الإسلامية بل لمبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي من مصادر التشريع.

أما فيما يتعلق بحالة الطوارئ، فقد أوضح أعضاء الوفد المصري بأن تطبيقها لا يعطل الحياة النيابية وأن تمديدها يخضع للسلطة التشريعية وليس التنفيذية، كما أن تطبيقها يكون في أضيق الحدود ولمواجهة

ظاهرة الإرهاب، كما أشارت المندوبة المصرية إلى أن بلادها وقبل أحداث ١١ سبتمبر/أيلول قد دعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة لمواجهة ظاهرة الإرهاب، كما أن مصر ترغب في العمل تحت مظلة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواجهة. لكن أعضاء اللجنة اعتبروا أن الرد المصري فيما يتعلق بحالة الطوارئ وبتطبيقها فقط لمواجهة ظاهرة الإرهاب بأنه ليس كافياً متسائلين عن مدى تطبيق المادة (٤) من العهد الدولي في ظل حالة الطوارئ، ومؤكدين بأنهم لم يحصلوا على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتطبيق حالة الطوارئ بخلاف مواجهة الإرهاب، كما تساءل عدد من الخبراء عن تعريف الإرهاب وآثره على القانون الجنائي، وعن الجرائم التي تعتبر إرهابية ويعاقب بها بالإعدام من وجهة نظر القانون المصري وتعريف المنظمات الإرهابية.

أما فيما يتعلق بالتعذيب، فقد أكد الوفد المصري لأعضاء اللجنة بأن مواجهة التعذيب في مصر سابقة لصياغة العهد الدولي وبأنه جريمة لا تسقط بالتقادم، وبصفة عامة لا يفلت أحد من العقوبة، وأشار الوفد إلى أن الإحصاءات الخاصة بعدد العقوبات التي صدرت بحق رجال الأمن والتعويضات.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أوضح الوفد المصري لأعضاء اللجنة بأنه قد أدخلت العديد من التعديلات على تشريعاتها في اتجاه تحقيق المساواة، مثل إلغاء شرط الذكورة للترشيح لعضوية الغرف التجارية، إلغاء قرار وزير الداخلية بمنع المرأة من السفر بدون رفقة زوجها.

فلسطين

استمرار جرائم الحرب الإسرائيلية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعيدها العسكري وجرائمها الهادفة إلى وئد قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة، وكسر إرادته المتطلعة للاستقلال بزعم استمرارها في القضاء على منابع ما تسميه بـ "الإرهاب الفلسطيني" لتتوج جرائمها البشعة بالمجزرة التي ارتكبتها في قطاع غزة في ٢٥ يناير/كانون ثان حيث قامت قوات الاحتلال المدعومة بالدبابات والمروحيات باقتحام المدينة واحتلال عدة بنايات، وسيطر القنصاة على أسطح عدد من المنازل في الوقت الذي قامت فيه المروحيات بعمليات قصف عشوائي لمنازل المواطنين في حيي عسقلنة والزيتون، واستخدمت القوات الإسرائيلية بعض المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية لحماية دباباتها، وقد أسفر الهجوم عن استشهاد ١٤ فلسطيني وجرح ستين آخرين بعضهم في حالات خطيرة، كذلك دمر عدد كبير من المنازل ومنشآت المواطنين، كما تسبب القصف الصاروخي من المروحيات في اندلاع الحرائق في عدد من مناطق غزة وخاصة سوق البطاط في حي الشجاعة الذي احترق تماماً.

وكانت في ٢٤ يناير/كانون ثان قد اقتحمت بلدة بيت حانون شمالي قطاع غزة ودمرت بنيتها التحتية ونسفت بالمتفجرات أربعة جسور تربط بيت حانون بمدينة غزة في الجنوب، ودمرت جميع الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية والواصلة إلى البلدة. وألحقت عملية التفجير ضرراً فادحاً

بعدد من المنازل ودمرت خطوط المياه والكهرباء والهاتف، وأسفر الاقتحام عن استشهاد فلسطيني وجرح خمسة وعشوين آخرين أثناء الاشتباكات الهادفة لصد الاجتياح الإسرائيلي للبلدة.

وفيتو جديد لراعى السلام ..

للمرة الثالثة والثلاثون على الأقل منذ العام ١٩٧٢ فقط تستخدم الإدارة الأمريكية حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي لحماية إسرائيل من النقد والإدانة والإجراءات العملية الضرورية لوقف عدوانها وجرائمها وإنهاء احتلالها وحماية المدنيين تحت الاحتلال إلخ.

فقام المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة باستخدام الفيتو هذه المرة لوقف صدور قرار من المجلس يدين قيام إسرائيل بقتل ثلاثة من الموظفين الدوليين العاملين في منظمات الأمم المتحدة بالأراضي الفلسطينية المحتلة خلال تواجدهم في محيط مخيم جنين للاجئين بسبب عملهم، وهم موظفين فلسطينيين وثالث بريطاني هو "إيان هوك" ويعملون لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وأكدت مصادر الأمم المتحدة أن "هوك" قد قتل على أيدي الجنود الإسرائيليين بينما لم يكن يمثل أى تهديد، وذلك أثناء دخوله لمكاتب الأونروا في مخيم جنين، فضلاً عما ذكرته ذات المصادر بأن الجيش الإسرائيلي منع مرور سيارات الإسعاف التي هرعت لنجدته، وأعرب "كوفي أنان" الأمين العام للأمم المتحدة عن بالغ قلقه

من سلوك القوات الإسرائيلية.

وكان القرار المذكور قد تضمن إدانة إسرائيل لقيامها بتفجير مخزن أغذية تابع لبرنامج الغذاء العالمي وكان يحتوى على أكثر من ٥٠٠ طن من المساعدات الغذائية في مدينة بيت لاهيا، وهي الجريمة التي أثارت انتقادات دولية واسعة.

يأتى ذلك في الوقت الذى تؤكد فيه الولايات المتحدة على التزامها بالعمل من أجل إنهاء المأساة التى يعيشها الشعب الفلسطيني، وهي التى استخدمت حق الفيتو مرتين متتاليتين فى مجلس الأمن خلال العامين الماضيين لمنع مجلس الأمن من إصدار قراره بإرسال قوة مراقبين دوليين إلى الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه القوة لم تكن تفى بمطلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والتى توجبها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بتنظيم قواعد معاملة المدنيين تحت الاحتلال.

ويثور دوما التساؤل حول مدى استقامة انحياز الإدارة الأمريكية المطلق لصالح إسرائيل مع دورها فى رعاية عملية تسوية النزاع سلمياً بمفردها أو فى إطار المجموعة الرباعية الدولية التى تخضع لهيمنتها بعدما اعتمدت فى سبل عملها على أوراق العمل التى قدمتها الإدارة الأمريكية.

وإزاء التصعيد الإسرائيلي المحموم لجرائم الحرب وإرهاب الدولة بحق الشعب الفلسطيني وفى ضوء تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية لصالح الحرب والعدوان الأمريكى المزمع على العراق، اضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية باتخاذ قرار بتأجيل الانتخابات الفلسطينية

وقائع ومتابعات

لا يزال يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولكن المندوب الأمريكي لدى مجلس الأمن اتهم العراق بحجب الأدلة التي تثبت تورطه وانتهاك القرار ١٤٤١ ماديا.

ومن ناحيته تعهد العراق باستمرار من التعاون مع مفتشي الأسلحة، موضحاً أن خلاف العراق مع المفتشين ينصب على إمكانية استخدام طائرات التجسس وشروط استجواب العلماء العراقيين، مهدداً في الوقت ذاته بضرب أي منطقة تنطلق منها قوات أمريكية للعدوان عليه، في الوقت الذي واصلت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا غاراتها جنوبي العراق، حيث قصفت أهدافاً مدنية في منطقة حظر الطيران مستخدمة أسلحة دقيقة التوجيه.

وفيما يخص ملف المفقودين الكويتيين أجرى مسؤولون عراقيون وكويتيون محادثات في الأردن لبحث هذا الملف للمرة الأولى منذ أربع سنوات برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وشارك فيه مراقبون من السعودية، وأعلن العواك إبان المحادثات أنه لا ينفي وجود ١٢٦ مواطناً كويتياً لديه، في حين تؤكد الكويت أن ٦٠٥ ما زالوا مفقودين منذ ١٩٩١.

وعلى صعيد آخر تزايدت المخاوف من كارثة صحية تنتظر الشعب العراقي في حال وقوع حرب، وحذرت منظمة الصحة العالمية في وثيقة أعدتها أن نحو نصف مليون عراقي سوف يحتاجون لعلاج طبي نتيجة للإصابات المتوقعة، وأشارت الوثيقة إلى أن حوالي ٤,٥ إلى ٩,٥ ملايين عراقي من إجمالي ٢٦,٥ مليوناً سيصبحون في حاجة إلى معونات غذائية خارجية حتى يمكن بقائهم على قيد

العراقية خاصة خارج نطاق الأمم المتحدة، وعلى الرغم من تصريحات مفتشو الأسلحة التي أكدت أنه لا يوجد حتى الآن دلائل تشير لامتلاك العراق لأسلحة النووية أو بيولوجية تمثل تهديداً للولايات المتحدة أو غيرها.

ترافق ذلك مع استمرار الولايات المتحدة وبريطانيا في إرسال حشودهما العسكرية إلى منطقة الخليج، وواصلت الإدارة الأمريكية محادثاتها مع المعارضة العراقية للتنسيق معهما بشأن ما بعد الحرب.

وعلى صعيد آخر أكد تقرير هانز بليكس رئيس اللجنة الدولية للتفتيش "أنموفيك" إلى مجلس الأمن في ٢٧ يناير/كانون ثان على أهمية مواصلة مفتشي الأسلحة عملهم ومنحهم مزيداً من الوقت لإنهاء عملهم، منتقداً تعاون العراق غير الكامل، مطالباً إياه بالمزيد من الشفافية ووضع ما أسماه بكافة الوثائق الخاصة بترسانة الأسلحة العراقية تحت تصرف المفتشين.

وفي اتجاه آخر جاء تقرير محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية متضمناً لبعض الإيجابيات، مشيراً إلى أن مفتشي الوكالة لم يعثروا حتى الآن على أي شيء يثير الشبهات حول امتلاك العراق للسلح النووي كما شدد على أهمية استمرار عمل المفتشين، وإعطائهم الوقت الكافي لإتمام عملهم. وقد دعم غالبية أعضاء مجلس الأمن موقف بليكس والبرادعي في ضرورة استمرار عملية التفتيش ومنح المفتشين الوقت اللازم، لعدم توفر أدلة لدى "أنموفيك" والوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنه

المختلفة بعدما أتمت لجنة الانتخابات المركزية التي شكلها الرئيس الفلسطيني كامل استعداداتها، غير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تقم بفك الحصار عن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، بل ومنعت الحكومة الإسرائيلية وفد ممثلي السلطة من السفر إلى لندن للمشاركة في المؤتمر الدولي حول إصلاحات السلطة الفلسطينية، وهو المؤتمر الذي استتكر بشدة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تؤكد من جديد موقفها الرافض لأية خطة تسوية لا تفي بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ورفضها لتحول المجموعة الرباعية الدولية إلى لجنة وصاية تهدر هذه الحقوق، فإنها تدين استخدام الولايات المتحدة لحق النقض لحماية إسرائيل، وتناشد المجتمع الدولي بسرعة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، واتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بإنهاء إسرائيل لاحتلالها وغصبها للأراضي العربية.

العراق...إصرار أمريكي على

العدوان!؟

قوض خطاب "حالة الاتحاد" الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في ٢٨ يناير/كانون ثان أي أمل في حل الأزمة العراقية بشكل سلمي، وأجهض كافة الجهود والدعوات الصادرة عن اجتماع أسطنبول لوزراء خارجية دول الجوار، وكذا عن الدول الغربية الراغبة في حل الأزمة سلمياً، على الرغم من رفض غالبية دول العالم اللجوء إلى الخيار العسكري في الأزمة

وقائع ومتابعات

الحياة، كذلك حذرت الوثيقة من أن الحرب ستؤدي لنزوح ٩٠٠ ألف عراقي إلى دول مجاورة، وأشار لمشاكل وصول الإغاثة اليهم. وحذرت الوثيقة من أن الأطفال دون الخامسة من العمر والنساء الحوامل سيكونون من أكثر الفئات تضرراً.

وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بياناً أعربت فيه عن بالغ قلقها من تصعيد الاستعدادات الأمريكية للعدوان، واعتبرت أن حيثيات الموقف الأمريكي تتطوى على العديد من المفارقات غير المقبولة، وراة التحذيرات العربية غير كافية في ظل المخاطر التي تتهدد المنطقة ككل.

وطالبت الحكومات العربية والقوى المحبة للسلام بتوحيد الجهود لوقف العدوان، والذي سيؤثر سلباً على أوضاع حقوق الإنسان في المقام الأول.

مبادرة باول

اغتيال حقوق الشعوب.. ديمقراطية على الطريقة الأمريكية

بعد أسابيع من التبشير والدعاية التحضيرية، أطلق وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مبادرته لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط خلال خطبة ألقاها في محفل أعدته مؤسسة صندوق التراث الأمريكية، وأعلن من جانب واحد إطلاق شراكة مع الشعوب العربية لتعميم الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان.

لم يكن مدهشاً أن يطلق باول مبادرة إدارته في هذا التوقيت، رغبة في تحسين

صورة سياسة بلاده تجاه المنطقة، والتي تعتمد المعايير المزدوجة تجاه قضايا الشعوب، فهي تدعم احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، وحتى في ظل تصاعد جرائم الحرب الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وتلحق هذه الجرائم بحربها غير المحدودة زمنياً وجغرافياً على الإرهاب لتضفي عليها مشروعية زائفة، وتكرر حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وتطالبه بتغيير قيادته المنتخبة، وإلا فليعرض للعقاب على أيدي مجرمي الحرب الإسرائيليين الذي يضمنون حمايتهم من الملاحقة والعقاب طالما ساندتهم واشنطن بموقفها الرافض للانضمام لاتفاقية المحكمة الجنائية الدولية ومحاربتها لها، بل ويضمنون كذلك الحماية من النقد بفعل الفيتو الأمريكي الجاهز دائماً لمنع قرارات مجلس الأمن بإدانة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

فضلاً عن الاستعدادات الأمريكية والبريطانية الحثيثة للعدوان على العراق والافتئات على حق شعبه في اختيار حكومته، وغاراتها المستمرة على المدنيين في المناطق المسماة بـ "الحظر الجوي" غير المشروعة.

الجديد الوحيد في مبادرة باول كان رصد إدارته لمبلغ ٢٩ مليون دولار لتحقيق أهدافها، فالموقف من قضية فلسطين كما هو لم يتغير، والمساعي للعدوان على العراق مستمرة بذات الحجج المتهالكة، والإشادة بموقف بعض الحكومات العربية في التعاون ضد الإرهاب متواصلة، على الرغم من أن

بعض وقائع هذا التعاون كانت انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان، وتقويض للضمانات القانونية وللقيم التي تأسست عليها الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

لقد تزامنت مبادرة باول مع تحول الانتهاكات الأمريكية لحقوق الجاليات العربية والأقليات الإسلامية في الولايات المتحدة إلى انتهاكات نمطية، فبعد حملات الاعتقال الواسعة على أساس الاشتباه، وتقنين إجراءات المراقبة والتنصت وانتهاك الحرمات الخاصة، وتوثيق بصمات مواطني عدد من دول الشرق الأوسط، وحوادث التمييز والاعتداء الرسمية والفردية، قامت أجهزة الأمن والهجرة الأمريكية باعتقال المئات من مواطني بلدان الشرق الأوسط بعد ما وجهت لهم النداءات للتقدم إليها وتصحيح إجراءات الإقامة والزيارة، ثم الخطوة الأخيرة التي اتخذت لإحصاء المساجد ودور عبادة المسلمين ومراكزهم الثقافية في مختلف الولايات، فيما وصفته المنظمات العربية والإسلامية الأمريكية بأنه خطوة لوضع مزيد من القيود على حرية العبادة والتنقل.

المدهش في مبادرة باول أنها من المفترض أن تكون خلاصة نقاشات عملت النخب السياسية الأمريكية بالتعاون مع متقنين من أصول عربية للإجابة عليها، وتحورت حول سؤال أساسي، وهو "ماذا يكرهوننا؟"، وعلى الرغم من أن أحداً لا يكره شعوباً وأمماً بقدر ما يضر الكراهية لسياسات بعينها، فإنه على ما يبدو أن الإجابة على هذا التساؤل كانت خاطئة تماماً.

وقائع ومتابعات

مصر المنظمة ترحب باعتبار عيد الميلاد مناسبة قومية

تلقت المنظمة العربية بارتياع بالغ قرار رئيس الجمهورية باعتبار عيد ميلاد السيد المسيح عليه السلام يوم أجازه رسمية فى البلاد كمنااسبة قومية يتشارك كافة المواطنين المصريين الاحتفال بها، والذي يعد تكريساً لروح الوحدة الوطنية التى تجمع كافة مواطنى مصر من المسلمين والأقباط، والذين يتشاركون فعلياً فى الاحتفال بأعياد الديانتين.

كما يعد تأكيداً على أن موقف الدولة يتسق فعلياً مع طابع التعاضد ووحدة الرباط وروح السلام الاجتماعى، والتى تستمد من التاريخ ومن القيم الإنسانية للحضارة العربية منابعها الأساسية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بهذه الخطوة، وتتوجه بالتهنئة إلى أقباط مصر وكافة المسيحيين من مواطنى البلدان العربية بمناسبة عيدهم، فإنها تأمل أن تتواصل مثل هذه الخطوات، سواء فى مصر أو البلدان العربية لتكريس روح الوحدة والوئام الاجتماعى.

المنظمة ترحب بمنح المرأة حقها

فى تولى موقع القضاء

فى مصر

ترحب المنظمة بقرار تعيين الأستاذة "تهانى الجبالى" عضواً فى المحكمة الدستورية العليا، فى أول خطوة تتيح للمرأة الحق فى الجلوس على موقع

معظم الحالات وأن ١٣ جندياً نقلوا إلى المستشفى، ورفض المتحدث التعليق على ما إذا كان الحادث مدبراً.

كما قتل مواطن أمريكى وأصيب آخر فى حادث إطلاق نار قرب فرع لسلسلة مطاعم أمريكية، وذلك فى ٢٠ يناير/كانون ثان، وقرب معسكر الدوحة، القاعدة الرئيسية للقوات الأمريكية.

وكانت السلطات الكويتية قد تسلمت من السلطات السعودية "سامى المطيرى" المتهم بقتل المواطن الأمريكى والذي يعمل بشركة متعاقد مع الجيش الأمريكى. وقد أعلنت وزارة الداخلية أن "المطيرى" اعترف بقتل الأمريكى، وأكد أنه يؤيد أفكار تنظيم القاعدة.

المغرب

قانون جديد لمكافحة الإرهاب

أحيل مشروع قانون جديد لمكافحة الإرهاب إلى البرلمان، ومنذ أن طرح هذا القانون وهو يثير الكثير من ردود الفعل داخل الأوساط الحقوقية.

وينص مشروع القانون على تحديد الأعمال الإرهابية فى (١٠) جرائم هى: المس بأمن الدولة أو سلامتها الداخلية أو الخارجية والمس بحياة الأشخاص أو بسلامتهم الشخصية أو بحرياتهم أو اختطافهم أو احتجازهم، والتخريب أو التعذيب أو الإتلاف، وتحويل الطائرات أو السفن أو أى وسيلة أخرى من وسائل النقل وإتلافها وإتلاف منشآت الملاحة الجوية، والسرقه وانتزاع الأموال، وإخفاء المتحصل عليه من جريمة إرهابية، وصنع

القضاء، تجسيدا لدورها فى الحياة العامة، واتساقاً على التزامات مصر بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

والمنظمة إذ ترحب بهذه الخطوة، فإنها تأمل أن تستمر السلطات فى تبنى هذا النهج الإيجابى، وتوجه خالص التهنية والتحية إلى الأستاذة "تهانى الجبالى"، وتؤكد على ثقنتها فى أن تعيينها بما تملكه من خبرة، سيكون خير بداية لتعزيز الارتقاء بدور المرأة فى الحياة العامة.

الكويت

مقتل وإصابة عدد من الجنود

الأمريكيين

تعرض العديد من الجنود الأمريكيين فى معسكراتهم بالصحراء الكويتية استعداداً للعدوان على العراق "لهجمات أدت لوقوع العديد من القتلى والجرحى.

حيث وقعت عدة حوادث إطلاق نار عليهم فى الكويت منذ أكتوبر/تشرين أول وكان أخطرها الحادث الذى قتل فيه جندي من مشاة البحرية الأمريكية أثناء تدريبت فى جزيرة فيلكا عندما فتح كويتيان النار عليه الماضى. وإثر ذلك أعلنت السلطات شمال غرب البلاد منطقة عسكرية مغلقة.

كما أطلق شرطى كويتى النار على جنديين أمريكيين فى شهر نوفمبر/تشرين ثان الماضى مما أدى إلى أصابتهما بجروح، كما أصيب ٢٧١ جندياً أمريكياً بتسمم غذائى داخل معسكر العريفجان جنوبى العاصمة فى ١٠ ديسمبر/كانون أول، وفى تصريحات صحفية لمتحدث عسكرى أمريكى قال أنه تمت معالجة

وقائع ومتابعات

أو حيازة أو ترويج أو نقل أو استعمال الأسلحة أو المتفجرات أو الذخيرة خلافاً لأحكام القانون، وصنع أو استعمال أو حيازة أو ترويج أو نقل مواد ضارة بالإنسان أو بالبيئة خلافاً للقانون، وتكوين عصابة أو اتفاق لأجل إعداد أو ارتكاب فعل إرهابي منصوص عليه أعلاه، وتقديم إحدى الوسائل والإعانة أو المساعدة في جرائم ينص عليها القانون الجنائي.

وكانت الجرائم الإرهابية تدرج تحت بنود القانون العادى مثل التخريب وزعزعة استقرار الدولة.

وحسب القانون الجديد فإن العقوبة للأعمال الإرهابية يمكن أن تصل إلى الإعدام، ونص أيضاً على الرفع من العقوبات الأخرى إلى الضعف دون أن تتجاوز (٣٠) سنة.

وينتج هذا القانون للسلطات تفتيش البيوت ومعاينتها دون إذن كتابي من قاض التحقيق، كما يعطى الحق للنيابة العامة بإصدار أمر بالتفتيش على المكالمات الهاتفية. ويعفى القانون الجديد الشخص الفاعل أو المساهم الذى يكشف للسلطات القضائية عن وجود اتفاق جنائي أو وجود عصابة لأجل ارتكاب جريمة إرهابية من العقوبة، كذلك يخفض مدة العقوبة إلى النصف لمن يقدم نفسه تلقائياً للسلطات.

جيبوتى

إجراء انتخابات تشريعية تعددية

أجرت جمهورية جيبوتى أول انتخابات تعددية للجمعية الوطنية (البرلمان) فى ١٠ يناير/كانون ثان، وأعلنت وزارة الداخلية الجيبوتية فوز الائتلاف الحاكم "الاتحاد من

أجل الغالبية الرئاسية" الموالى للرئيس "إسماعيل عمر غيلى"، بحصوله على نسبة ٥٥,٠٧ فى المائة من أصوات المقتربين فى مقابل ٤٤,٩٣ فى المائة لـ "الاتحاد من أجل التناوب الديمقراطى" المعارض الذى يقوده "أحمد دينى أحمد" أول رئيس وزراء بعد استقلال البلاد. وكان التحالف الحاكم قد فاز بكل المقاعد فى الانتخابات التى جرت فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٧.

وتعتبر هذه أول انتخابات تشريعية تتم فى ظل تعدد الأحزاب أشرف عليها مراقبين دوليين، وسمح خلالها للمرشحين بجولات فى البلاد وتمكنوا من استخدام وسائل الإعلام. وقد بلغ عدد الأحزاب المشاركة فى الانتخابات ٨ أحزاب نظمت نفسها فى كتلتين كل منهما تتألف من ٤ أحزاب لتتنافس على ٦٥ مقعداً فى الجمعية الوطنية.

وقسمت البلاد، التى يبلغ عدد سكانها ٦٠٠ ألف نسمة، إلى خمس دوائر انتخابية هى مدينة جيبوتى وضواحيها ٣٧ مقعداً ومدينة دخیل ١٢ مقعداً وبقية المقاعد لكل من دوائر مدن على صبيح، وتاجوره، وأبوك. وجرت الانتخابات على نظام الاقتراع على اللوائح، على أساس الحصول على الغالبية وفى دورة واحدة، لتشغل اللائحة التى تحصل على غالبية الأصوات المقاعد المخصصة للدائرة. وقد حصل التحالف الحاكم على دائرة العاصمة جيبوتى ٣٧ مقعداً وبالتالي على أغلبية مقاعد البرلمان الـ ٦٥.

يذكر أن جيبوتى كانت تعتمد نظام الحزب الواحد منذ استقلالها وحتى العام ١٩٩٢ عندما دخلت فترة انتقال سياسى

مدته عشر سنوات تم خلالها تحديد عدد الأحزاب السياسية المرخصة بأربعة فقط، ثم بدأت بتطبيق نظام التعددية الشاملة فى أول سبتمبر/أيلول الماضى والذى تمت الانتخابات الأخيرة على أساسه.

الصومال

إنشاء منظمة لحقوق الإنسان

واستمرار جهود المصالحة

توصلت الفصائل الصومالية المتنازعة إلى اتفاق حدد عدد المشاركين فى مؤتمر المصالحة الوطنية المنعقد بمدينة "دوريت" الكينية بـ ٤٥٠ فرداً ونسب تمثيل كل فصيل فى المؤتمر.

وبهذا الاتفاق الذى تم فى أواسط ديسمبر/كانون أول، تكون جهود المصالحة قد تخطت عقبة حالت دون بدأ أعمال الجولة الثانية لمؤتمر "الدوريت" الذى ترعاه السلطة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف "الإيغاد"، والذى تم بموجبه توقيع اتفاق مبدئى من كل الفصائل فى ٢٧ أكتوبر/تشرين أول نص على وقف إطلاق النار فى كافة أنحاء الصومال، وتشكيل لجان فنية لصوغ مشروع سلام شامل فى البلاد التى مزقتها الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١، إلا أن إصرار كل الفصائل على التمثيل بعدد كبير من الأعضاء قد عطل أعماله منذ مطلع نوفمبر/تشرين ثان.

وفى تطور يعد الأول من نوعه فى الصومال، أعلن عن إنشاء منظمة إسلامية لحقوق الإنسان وعين المحامى "عبد الله محمد جمعالى" رئيساً لها، وأعلن مسؤول

وقائع ومتابعات

فى المنظمة أنها ستحارب الاعتداءات التى يتعرض لها المواطنون الصوماليون وأنها ستحترم القوانين العالمية لحقوق الإنسان التى لا تتعارض مع الشريعة.

ورغم توقيع الأطراف الصومالية المتحاربة وقفًا لإطلاق النار إلا أن الأعمال العدائية لم تتوقف تمامًا، إذ تعرض "طاهر ريالى" رئيس "جمهورية أرض الصومال"، التى كانت قد أعلنت استقلالها من جانب واحد، لمحاولة اغتيال فى ٦ ديسمبر/كانون أول بمدينة "لاس عنود" بإقليم سول من قبل قوات الإدارة الذاتية لـ "بلاد بونت" وذلك عند دخول موكبه المدينة الواقعة فى الإقليم الذى تتنازع عليه "أرض بونت" و"أرض الصومال" وقد قتل فى الحادث عدد من الأشخاص بينهم حاكم إقليم سول فى بلاد بونت "عبد الله ساندن". كما قتل ٨ أشخاص وجرح آخرون فى مقديشيو إثر اشتباكات وقعت يوم ١١ ديسمبر/كانون أول بين عشيرتي "مورسدى" و"سليمان" وهما فرعان من قبيلة هوية الصومالية.

وفى ليلة الجمعة ١٠ يناير/كانون ثلث، احتلت المليشيات الموالية لرجل الأعمال "محمد ديلاف" محطة إذاعة وتلفزيون هورن أفريك "القرن الأفريق"، والتى تعد واحدة من أكبر المحطات التلفزيونية والإذاعية الخاصة بالصومال وأوقفوا نشاطها، وقال "ديلاف" أن مليشياته لن تغادر المحطة إلا بعد أن يعترف أصحابها بخطئهم ويتوقفوا عن التقارير التى تسئ إلى سمعته. وجاءت هذه الأحداث على خلفية ذكر المحطة أن "ديلاف" عضو فى تنظيم "الاتحاد الإسلامى" الذى تطارده

الاستخبارات الأمريكية بدعوى ارتباطه بتنظيم "القاعدة".

ومن جانب آخر أصدر وزير الداخلية فى بلاد بونت "احمد حابسى" تصريحًا جديدًا فى ٢٨ يناير/كانون ثلث، يسمح لوسائل الإعلام المحلية والدولية بمزاولة أعمالها فى الولاية بما فيها هيئة الإذاعة البريطانية "بى.بى.سى." التى فرضت السلطات حظرا على نشاط إعلاميها فى أغسطس/آب الماضى.

اليمن

المنظمة تستنكر جريمة اغتيال

جار الله عمر

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بيانًا نعت فيه المرحوم الأستاذ "جار الله عمر" نائب رئيس الحزب الاشتراكي اليمنى المعارض وعضو المنظمة البارز.

ذكر البيان أن المنظمة قد روعت بحادث الاغتيال الأليم، وأنها تدين هذا العمل الاجرامى الذى استهدف أحد رموز العمل الوطنى والقومى فى اليمن، وأكدت المنظمة فى بيانها على أنها تتابع باهتمام كبير التحقيق فى الحادث، وتتطلع لأن يتم بشفافية نتيج إجلاء الحقيقة.

وكان الجانى "على احمد جاد الله" قد أطلق النار على المرحوم "جار الله عمر" بعد أن ألقى خطابا فى المؤتمر السنوى لحزب التجمع اليمنى للإصلاح فى العاصمة صنعاء ظهر يوم ٢٨ ديسمبر/كانون أول.

وأعلن مصدر أمنى فى وزارة الداخلية

اليمنية أن النيابة العامة بدأت التحقيق مع المتهم وذلك تمهيدا للمحاكمة فى أقرب وقت ممكن وقد أصدر تكتل اللقاء المشترك الذى يضم حزب التجمع اليمنى للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمنى وأحزاب معارضة يسارية وإسلامية أخرى بيانًا أدان فيه جريمة الاغتيال ودعا إلى التحقيق بشفافية مع المتهم، كما دعا اليمنيين إلى تجنب أى ردود فعل من شأنها المساس بالوحدة الوطنية للبلاد.

وذكرت مصادر فى المعارضة أن المسلح الذى اغتال نائب رئيس الحزب الاشتراكي كان يخطط لاغتيال عدد من الشخصيات المشاركة فى مؤتمر حزب التجمع اليمنى للإصلاح، وأن من بين هذه الشخصيات الأمين العام للتنظيم الشعبى الودودى الناصرى "عبد الملك المخلافى" والأمين العام لحزب البعث القومى "قاسم سلام".

وقد ثبت فى التحقيقات الأولية مع الجانى فى منزل رئيس البرلمان اليمنى عبد الله الأحمر عن غضبه من تحالف حزب الإصلاح مع من سماهم العلمانيين واتهام "جار الله عمر" بالدعوة إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء عقوبة الإعدام.

يشار إلى أن جار الله عمر واحد من بين مسؤولين فى عدة أحزاب شاركوا فى مؤتمر حزب التجمع اليمنى للإصلاح ويعتبر الحزب الاشتراكي أحد أبرز أحزاب المعارضة وكان يحكم جنوب اليمن قبل وحدة البلاد عام ١٩٩٠. وليس للحزب أى نواب فى البرلمان بسبب مقاطعته له.

وقائع ومتابعات

الكبيرة على الرغم من الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بمساندة عدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها منظمتى مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية "اللووتش"، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، واستغلوا موقف ليبيا الرافض للانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والذي يلزمها بالسماح بتفتيش سجونها ومراكز الاحتجاز فيها فى أى وقت يطلب منها ذلك، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة ذاتها رفضت الدعوات الصادرة لها للانضمام إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

وعلى صلة بذلك، وفى تطور إيجابى هام، أطلقت جمعية حقوق الإنسان بمؤسسة القذافي للجمعيات الخيرية فى ديسمبر/كانون أول حملة لمناهضة التعذيب فى بلدان المنطقة بدءاً بالجماهيرية تحت شعار "لا للتعذيب".

وقالت الجمعية فى بيان لها أن هذه الحملة تقام بدعم من العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وتعتمد الآليات الإعلامية لفضح جوانب الظاهرة، وتعقد فى هذا الإطار عدة ندوات ثقافية وفكرية لمناقشة جوانب العمل على وقفها.

ودعا البيان المواطنين الليبيين إلى رفع صوتهم بالشكوى والإدانة فى حال تعرضهم للتعذيب، وكسر حاجز الخوف، وإبلاغ الجهات القضائية عن أى عمل من أعمال التعذيب أو المعاملة القاسية والمهينة واللاإنسانية يقع عليهم أو على الآخرين.

(البرلمان) أنه توجد صلات بين ناشطين من أحزاب سياسية يمنية وأفراد تنظيم القاعدة.

وأوضحت السلطات الرسمية فى تقريرها أنه تم التوصل إلى هذا الاستنتاج من خلال استجواب أشخاص متهمين بتنفيذ أعمال إرهابية فى الماضى، وأشارت إلى أن بعض هذه الأعمال نجم عن فتاوى أصدرها من وصفهم التقرير برجال دين متطرفين.

.. والمعارضة تحتج على قانون يحد من الحق فى التظاهر

دعت ثمانية أحزاب يمنية معارضة فى البرلمان فى ١٨ ديسمبر/كانون أول الماضى إلى رفض مشروع قرار يمنع المظاهرات دون الحصول على ترخيص مسبق.

وأعربت أحزاب المعارضة التى ترى أن القانون سوف يحد من الحريات العامة عن قلقها مما اعتبرته محاولة من المؤتمر الشعبى العام "الحزب الحاكم" فى اليمن لمصادرة الديمقراطية وتقييد الحريات.

ليبيا

اختيار الجماهيرية رئيساً للجنة حقوق الإنسان بأغلبية كبيرة

بأغلبية ٣٣ صوتاً، ومعارضة ثلاثة أعضاء، وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت، انتخبت الجماهيرية العربية الليبية لرئاسة لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لرئاسة اللجنة فى دورتها الجديدة. جاء انتخاب الجماهيرية بهذه الأغلبية

وفى ارتباط وثيق باغتيال جار الله عمر قتل ثلاثة أمريكيين وأصيب الرابع بجروح خطيرة أدخل على إثرها العناية المركزة على يد ناشط فى خلية منشقة عن حزب التجمع اليمنى للإصلاح.

وقد تمكن القاتل "عابد عبد الرزاق الكامل" ٣٠ سنة من الدخول إلى مستشفى حيلة وقام بقتل الأمريكيين وهم مدير المستشفى وليام كوين ومارتا ما يرز وكاتلين غاريتى.

وأكدت التحقيقات أن "عابد عبد الرزاق" عضو فى خلية من خمسة ناشطين إسلاميين مكلفة بتنفيذ خمس عمليات، وأوضح "عابد" أن إحدى هذه العمليات كانت اغتيال جار الله عمر وأنه أعد عملية اغتيال الأمريكيين الثلاثة مع قاتل جار الله عمر.

وأفادت التحقيقات أن القاتلين كانا من أعضاء حزب الإصلاح وأنهما تركا الحزب قبل بضع سنوات لأنهما يأخذان عليه؟ ورفضه إخلاء اليمن من المسيحيين والعلمانيين فى إشارة إلى أعضاء الحزب الاشتراكي اليمنى الذى اغتيل عدد كبير من عناصره.

وذكرت مصادر صحفية أن السلطات اليمنية بدأت حملة اعتقالات واسعة فى صفوف من تصفهم بالإسلاميين المتشدد ينفى محافظتى صنعاء على خلفية عملية اغتيال مساعد الأمين العام للحزب الاشتراكي جار الله عمر والأطباء الأمريكيين الثلاثة العاملين بمستشفى جبلة بمحافظة إب.

وكانت الحكومة اليمنية ذكرت فى تقرير رفعتة إلى أعضاء مجلس النواب

تلقت المنظمة العديد من الرسائل التي تناولت موضوع العدوان على العراق واستمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وأشادت بعضها بصمود ونضال الشعب الفلسطيني أمام أشرس هجمة عنصرية تشنها قوي الاحتلال في التاريخ الحديث.

كما وردت بعض الرسائل التي تناولت مواضيع أخرى مثل قرار السلطة الإسرائيلية بمنع بعض الفلسطينيين من أداء فريضة الحج، وموضوع تبني الولايات المتحدة لموضوع إقامة الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي. وأشادت عدة رسائل بقرار اعتبار مولد المسيح عليه السلام أجازة رسمية في جمهورية مصر العربية.

وفيما يلي عرض موجز لهذه الرسائل:

١- تلقت المنظمة رسالة من مواطن كندي يقيم في "تورونتو" "ف.س" يقول فيها أنه على قناعة تامة بأنه إذا كانت هناك دولة "مارقة" في العالم فهي الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن سياستها الخارجية تتصف بالأنانية والبربرية وعدم الأمانة، بالإضافة إلى أنها تستخدم قوتها العسكرية للقيام بعمليات قتل متعمد في كافة أنحاء العالم.

ويمضي المواطن الكندي في رسالته فيشير إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية قامت بعمليات اغتيال للعديد من القادة الوطنيين لمجرد أن توجهاتهم تتعارض مع المصالح الأمريكية. أما حادث قيام طائرة أمريكية بقصف سيارة في اليمن كان بداخلها قيادي يمني، فإن هذا الحادث يدل على البربرية بأبشع صورها، كما يعتبر اعتداء صارخ على سيادة الأراضي اليمنية.

وأشار كاتب الرسالة إلى عدم مصداقية الولايات المتحدة فذكر أن الإدارة الأمريكية تدعى عدم الموافقة على ما يسمى "إرهاب الدولة" إلا أنها في حقيقة

الأمر تبارك إرهاب الدولة الذي تقوم به إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، بل إنها تمد إسرائيل بكافة الأسلحة المتطورة لمساعدتها في الاستمرار في هذه الجريمة. كما تدعي الولايات المتحدة بأنها ترفض تعرض الأفراد للتعذيب والاحتجاز التعسفي وتتطالب بالمحاكمات العادلة بينما تحتجز في قاعدة "جوانتامو" في كوبا حوالي ٦٠٠ شخص يتعرضون للتعذيب ومحجزين تعسفاً بدون تقديمهم لمحاكمة عادلة.

ويختتم المواطن الكندي رسالته فيقول "أنه من المؤسف أن تكون أكثر دولة مارقة في العالم هي أقوى دولة في العالم".

٣- وصلت المنظمة رسالة من مواطن مكسيكي "خوزيه مارتين" ذكر فيها أنه حاول أخيراً السفر إلى ولاية ماستشوستس "الأمريكية لزيارة عائلته المقيمة هناك، إلا أنه تعرض للاحتجاز على الحدود المكسيكية-الأمريكية وقام ضابط أمريكي بالاعتداء عليه بالضرب مما أدى لحادث شلل في ذراعه الأيمن،

وكسر في فقرتين من عموده الفقري. ويضيف كاتب الرسالة بأنه يعتقد أن الإدارة الأمريكية قد فقدت كل المعايير التي يمكن أن تجعلها دولة يسود فيها الحق واحترام الإنسان. ويتساءل كاتب الرسالة إلى أين تسير الولايات المتحدة تحت قيادة الإدارة الأمريكية الحالية ومن سيحاسبها على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها حالياً والتي سوف ترتكبها خلال عدوانها القادم على الشعب العراقي.

٣- رسالة من مواطن أمريكي من كاليفورنيا "ج.ش" يقول فيها أنه لا يوجد في التاريخ شعب أكثر شجاعة وتحمل من الشعب الفلسطيني الذي يتعرض كل يوم لأبشع الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية في ظل صمت دولي مخجل وفي ظل عدم توازن في القوة بين المعتدي والمعتدى عليه ومع هذا فإن الشعب الفلسطيني استطاع بصبره وقوة تحمله أن يخلق توازن في القوة يحسد عليه ويستحق التقدير والاحترام. ويختتم رسالته فيقول "أن التاريخ سوف يذكر

رسائل القراء

الشعب الفلسطيني بكل فخر لأنه نجح في التصدي والصمود أمام معتدي استخدم كل وسائل التعذيب والقتل والتشريد وهدم المنازل إلا أنه لم ينجح في كسر إرادته وصموده وتمسكه بحقوقه المشروعة.

٤- رسالة من مواطن فلسطيني "ف.ن" يقول فيها أنه قرأ مقالاً في صحيفة إسرائيلية تحت عنوان "العراق لبوش ولبنان وفلسطين لإسرائيل". ويشير كاتب الرسالة أنه روع لصراحة كاتب المقال عندما نقل عن مصادر إسرائيلية موثوق بها أن الإدارة الأمريكية قد وافقت على خطة إسرائيلية تشمل تمركز القوات الإسرائيلية في أماكن محددة داخل الأراضي اللبنانية وذلك بعد غزوها للأراضي اللبنانية في هذه المراكز مع بدء الحرب الأمريكية على العراق. وذكرت الجريدة الإسرائيلية "هآرتس" أن أمريكا وافقت على ذلك نظراً لتوقعها قيام تحالف بين "القاعدة" وحزب الله في لبنان للقيام بعمليات محددة ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية عقب نشوب القتال في العراق. ويختم كاتب الرسالة فيقول "أنه من المرعب حقاً أن مثل هذه المخططات يتم الاتفاق عليها بينما العالم العربي في حالة غياب تام وعجز مخجل لإمكانية التصدي لهذه المخططات.

٥- تلقت المنظمة رسالة من نشط بريطاني "جال كولي" كان لعدة أسابيع يقيم مع أسر فلسطينية يقول فيها أن الرأي العام الفلسطيني يعيش في حالة قلق على مصير "مروان البرغوثي" حيث انقطعت

أي أخبار عنه منذ ١٩ يناير/كانون ثان ٢٠٠٣، مما أدى إلى قيام حوالي ثمانية آلاف أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية بالاضراب عن الطعام تضامناً مع مروان البرغوثي. ويشير كاتب الرسالة إلى شعوره بأن أي ضرر يصيب البرغوثي سيشعل شرارة أعمال عنف غير متوقعة داخل الأراضي الفلسطينية، ولهذا فإن كاتب الرسالة تضامن مع مائتين من الشخصيات البريطانية في توقيع رسالة عاجلة إلى "شارون" يحذرونه من المساس بالبرغوثي ومن عواقب ذلك.

٦- رسالة من مواطن إسرائيلي "ج.ب" يقول فيها أنه يخشى من عدم مبالاة غالبية الشعب الإسرائيلي بأعمال العنف التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تسيطر عليهم الرغبة في الانتقام. وأضاف أن الشعب الإسرائيلي لا يدرك الآن مغبة الآثار التي ستترتب على هذا العنف حتى بعد إقرار السلام إذا تحقق ذلك. ويشير كاتب الرسالة بصفة خاصة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها إسرائيل حالياً والتي ستستمر لفترة طويلة قادمة، بالإضافة إلى أن مشاعر الغضب والانتقام ستبقى في نفوس الفلسطينيين لعدة أعوام، ويختم كاتب الرسالة فيقول أن شارون سوف يدخل التاريخ على أنه الزعيم الذي قضى على آمال إسرائيل في أن تعيش في أمن وسلام في منطقة الشرق الأوسط.

٧- رسالة من مواطن فلسطيني "ع.ف" يقول فيها أن العالم الإسلامي يعيش في

غفلة بينما تتخذ السلطات الإسرائيلية قراراً بمنع ٤٧٨ فلسطيني يعيشون في غزة من السفر إلى السعودية لأداء فريضة الحج، كما أنها منعت كل فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاماً وحتى ٣٥ عاماً من القيام بفريضة الحج هذا العام. ويقول كاتب الرسالة إنه من المؤسف أن أصوات المسلمين في العالم لم ترتفع احتجاجاً على هذا القرار الذي يتجاهل مشاعر المسلمين والذي يفقد لأي غطاء قانوني مقبول.

٨- رسالة من مواطن أردني "ع.م" يقول فيها أنه من أشد أنصار التغيير الديمقراطي في الوطن العربي والدفع باحترام حقوق الإنسان لأن المواطن العربي يفتقر لكل مبادئ الديمقراطية وللحماية اللازمة لاحترام حقوقه كإنسان إلا أنه يرفض تماماً أن تكون هذه الديمقراطية مفروضة من الولايات المتحدة التي دأبت خلال القرن السابق على مساندة الأنظمة العربية المستبدة طالما كانت هذه الأنظمة مؤيدة لأمريكا ولسياساتها.

٩- وصلت المنظمة عدة رسائل من مواطنين مصريين يرحبون فيها باعتبار يوم ٧ يناير/كانون ثان من كل عام أجلة رسمية احتفالاً بميلاد النبي عيسى عليه السلام، وأشادت هذه الرسائل بالمغزى وراء هذا القرار الذي يؤكد أن مصر تتمتع بروح الوحدة الوطنية والتسامح الديني. واعتبرت بعض هذه الرسائل أن هذا القرار الصائب كان أبلغ رد على من يتهمون مصر بالتعصب الديني أو يدعون بأن هناك أزمة طائفية على أراضيها.

تقرير

التنمية الإنسانية العربية الأول

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء بإصدار أول تقرير حول التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ ضمن سياق عام يدعو إلى خلق العمل للأجيال القادمة، وقد أكد التقرير أن التنمية الإنسانية في المنطقة العربية لا يرقى لمستوى غناها، فهي أغنى مما هي نامية.

أعلى من المعدل العالمي الذي هو ٦٧ سنة وقريب من مستواه في الدول عالية الدخل ٧٨ سنة في عام ١٩٩٨.

ويشير التقرير إلى أن الأمراض والإعاقة يخفضان من معدل العمر الحلي من ٥ إلى ١١ سنة، ويقل معدل عمر النساء العربيات عن المعدل العالمي، ويعود ذلك جزئياً إلى معدل الوفيات العالمي لدى النساء الحوامل.

وقد تم إحراز إنجازات جيدة في تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة رغم تفاوت هذه المعدلات من بلد لآخر. فيتراوح هذا المعدل من منخفض جداً (٢٠ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل) في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت إلى مرتفع جداً في الصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والعراق.

كما يوجد تباين داخل كل بلد عربي بنسبة في مستوى وفيات الأطفال بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية الضعف.

وقد كانت المنطقة العربية أول منطقة في العالم النامي قد قلصت أغلب بلدانها معدلات وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى المعدل العالمي وهو ٧٠ لكل ١٠٠٠ طفل بحلول عام ١٩٩٠. وهناك تحد صحي خطير هو

العالم بأسره، حيث نجد أن نصف عدد السكان يعيش في المدن، بينما لم تتجاوز هذه النسبة الربع في عام ١٩٥٠، وما زالت نسبة النمو السكاني عالية، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى ما بين ٤١٠ و ٤٥٩ مليوناً في عام ٢٠٢٠، ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين وتقل فيه نسبة الأطفال، وبقدر ما تطرح السمات السكانية الجديدة تحديات متعددة بقدر ما يتوفر في الوقت نفسه فرصاً كبيرة. أما التركيب العمري للسكان فيبين أن البلدان العربية أصغر سناً في المتوسط من سكان العالم بأسره، مما يعكس النسبة الكبيرة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً، غير أن نسبة التركيب العمري تتفاوت من بلد لآخر، ورغم أن معدلات الخصوبة عرفت انخفاضاً محسوساً في العديد من البلدان العربية حتى وصلت سنة ١٩٩٨ إلى ٣,٥%، إلا أنها لا تزال مرتفعة عن المتوسط العالمي الذي يبلغ ٢,٧%.

في مجال الصحة

يسجل التقرير تفاوتاً كبيراً في العمر المتوقع عند الميلاد بين الدول العربية، فهو يبدأ بمستوى منخفض حوالى ٤٥ سنة في جيبوتي والصومال، ويصل إلى مستوى ٧٥ سنة في الإمارات العربي المتحدة، بمعدل توقع للحياة عند الميلاد

وقد جاء هذا التقرير ليقم حالة التنمية البشرية في الوطن العربي من منظور يركز على الإنسان والأجيال الصاعدة كمتغير أساسى في عملية التنمية. وقد غطى التقرير ٢٢ بلداً عربياً وتناول قضايا هامة في التنمية في هذه الدول. وشمل التقرير:

الأوضاع الصحية والتعليمية والمعرفية وبناء القدرات البشرية في مجال البحث والتطوير وخلق فرص العمل ومكافحة البطالة والفقر والتحدى البيئى والنمو الاقتصادى من خلال إحصائيات وأرقام قدمها للعالم العربى.

وحسب ما جاء في هذا التقرير، تحتاج الاقتصاديات العربية إلى نمو سريع يقوم على قاعدة صلبة من المعرفة، وأن التعاون الاقتصادى العربى إذا كان حلياً فقد أصبح من الأهمية لضمان البقاء والمنافسة.

ويكشف التقرير جوانب التقدم في إرساء قواعد متينة في قطاعات الصحة والسكن والتعليم.

أولاً في مجال السكان

لقد غطى هذا التقرير ٢٨٠ مليون عربى يقطنون ٢٢ دولة عربية فى عام ٢٠٠٠، ويشكلون ٥% من سكان العالم والملاحظ أن السكان فى العالم العربى أصغر سناً من المتوسط العام فى سكان

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والتضخم وانتشار الفقر، وفرض رسوم على التعليم لاسترداد كلفته آثار سلبية، كان وقعها اشد على الفقراء والإناث. وكانت النتيجة أن جودة التعليم تتوفر بشكل متزايد فقط للقادرين على تحمل نفقاتها، ولذلك يفقد التعليم دوره كأداة فاعلة في تحقيق الصعود الاجتماعي. وتواجه الدول العربية مشكلة تتأقص الكفاءة الداخلية للتعليم تتجلى في ارتفاع نسبة الرسوب، وحسب بعض الدراسات التي تعطى دلائل على ضعف نوعية التعليم منها تدنى التحصيل المعرفى، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية.

وأسهم الخلل الحادث بين سوق العمل ومستوى التنمية من جهة ومخرجات النظام التعليمى من جهة أخرى، فى ضعف إنتاجية العمالة واختلال هيكل الأجور، وتفش البطالة مما يعنى ضعف العائد الاقتصادى والاجتماعى للتعليم.

ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم إثارة للقلق هى عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية، وهذا لا يعنى فقط أن التعليم قد فقد قدرته على توفير مدخل للفقراء للصعود الاجتماعى، بل إن البلدان العربية أصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقنية العالمية.

النمو الاقتصادى والتخفيف من حدة الفقر
تشير الأرقام أن الناتج المحلى الإجمالى لكل البلدان العربية مجتمعة بلغ ما مقداره ٥٣١,٢ بليون دولار أمريكى أى أقل من دخل دولة أوروبية واحدة كإسبانيا، البالغ ناتجها المحلى الإجمالى ٥٩٥,٥ بليون دولار أمريكى علماً بأن نمو العالم العربى قد شهد فى النصف الثانى من السبعينيات

انخفضت نسبة الأمية من ٦٠% عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٤٣% فى منتصف التسعينيات. ومع ذلك فإن عدد الأميين لا يزال أعلى من المتوسط الدولى، ويصل لـ ٦٠ مليون بالغ معظمهم من النساء.

وعلى الرغم من أن الأطفال الذين التحقوا بالتعليم قبل المدرسى تضاعف عددهم فى الفترة بين عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٥، إلا أن عدد الملحقين بهذا التعليم عام ١٩٩٥ لا يتجاوز ٢,٥ مليون طفل، وهذا العدد يشكل نسبة تقل عن المتوسط فى البلدان النامية، غير أن الأسوأ هو انخفاض نصيب البلدان العربية من جملة أطفال البلدان النامية الملحقين بالتعليم المدرسى من ٤,٨% إلى ٤%.

أما التعليم النظامى فتشير بيانات الالتحاق بمستويات التعليم الثلاثة فى البلدان العربية إلى ارتفاع عدد الطلاب الملحقين من ٣١ مليون عام ١٩٨٠ إلى ما يقارب ٥٦ مليون فى عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك عشرة ملايين طفل بين ٦ و ١٥ سنة خارج النظام التعليمى. وعلى الرغم من التوسع العددى الكبير فى التعليم فى البلدان العربية لا تزال نسب الالتحاق دون مثيلاتها فى الدول النامية، وخاصة فيما يتعلق بالفتيات، فمعدلات التحاق الإناث لا تزال أقل من الذكور، وتعانى الفئات الأضعف اجتماعياً مثل الفتيات والأطفال الفقراء خاصة فى المناطق الريفية من حرمان من التعليم يتصاعد فى المراحل التعليمية العليا.

وكان لضغط الانفاق الحكومى فى سياق برامج التصحيح الاقتصادى

ارتفاع نسبة توقف النمو التى قد تتجاوز ٥٠% من الأطفال دون الخامسة فى بعض البلدان الفقيرة وتلك التى تعانى النزاعات المسلحة، كما تعتبر حوادث الطرقات والتدخين من المسببات الهامة للوفاة، فى حين أن مرض نقص المناعة المكتسبة أندر وجوداً فى المنطقة منه فى العالم.

كما توجد مشاكل تغذية خطيرة فى العديد من البلدان العربية لا تتناسب مع القدرات الاقتصادية الكبيرة لهذه البلدان.

كما أشار التقرير الى تأثير سياسات الإصلاح سلباً على صحة الشرائح الفقيرة.

قضايا البيئة

تواجه الدول العربية بدرجات متفاوتة عدداً من المشاكل البيئية أهمها نقص الموارد والتلوث البيئى، حيث تقع ١٥ دولة عربية تحت خط الفقر فى مصادر المياه (أقل من ١٠٠٠ متر مكعب للشخص فى السنة) ويفاقم من حالات نقص المياه مشاكل تلوث المياه الناتجة عن إلقاء الملوثات فى الأنهار والمواد الكيماوية المتسربة من مياه الصرف، وتعانى أيضاً من نقص فى الأراضى الصالحة للزراعة، حيث انخفضت نسبة الأراضى الزراعية للفرد فى الدول العربية من ٠,٤ هكتار عام ١٩٧٠ إلى ٠,٢٤ عام ١٩٩٨. كما يزيد من تفاقمها التصحر والصراعات والحروب.

وقد أدى التلوث الذى مصدره من البر إلى تدهور المنطقة الساحلية والشواطئ البحرية مما يؤثر عائدات السياحة.

مجال التعليم

لقد قامت البلدان العربية بخطوات واسعة لتحسين نسبة القراءة والكتابة حيث

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

طفرة هائلة بمعدل ٨,٦% فى سنة ١٩٧٥ : ١٩٨٠ تلاه انخفاض ضخم وصل إلى ٠,٧% فيما بين ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ ثم تلاه تحسن نسبى خلال السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ حيث ارتفع إلى معدل ٣,٣% واتسم النمو الاقتصادى فى العالم العربى بتقلبات دورية، ويرجع ذلك إلى ارتباطه القوى بالسوق النفطية وتذبذب الإنتاج الزراعى.

أما الإستثمار فقد بلغ معدله الإجمالى ٢٤,٦% فى المتوسط وبلغت إسهامات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال ١٩٧٥ وحتى ١٩٩٨ حوالى ٠,٨% فى المتوسط.

وشهدت الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انخفاضاً مستمراً بلغ ٠,٢% خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٠، بينما كانت تتصاعد فى المناطق الأخرى من العالم، وقد هبطت إنتاجية الفرد إلى أقل من نصف إنتاجية الفرد فى كوريا الجنوبية، بعد أن كانت تتجاوزها قبل ثلاثين عاماً.

كما انخفض الدخل الحقيقى للمواطن العربى مقاساً بمعدل القوة الشرائية إلى ١٣,٩% فقط من الدخل للمواطن فى منطقة منظمة التعاون والتنمية فى أواخر التسعينيات، إلا أن الدول العربية لا تزال تتسم بانخفاض مستوى الفقر المدفع فيها، مقارنة بمجموعات الدول النامية الأخرى.

وقدر حجم البطالة السافرة فى الدول العربية بما لا يقل عن ١٢ مليون عاطل عن العمل فى عام ١٩٩٥ أى ما يوازي ١٥% من قوة العمل. وإذا ما استمرت

هذه الاتجاهات فمن المتوقع أن يصل عدد العاطلين إلى ٢٥ مليوناً عام ٢٠١٠.

وعلى صعيد البلدان العربية ككل تبقى أسواق العمل تقليدية غير قادرة وغير مؤهلة لمواكبة التطورات الحديثة على أداء وظائفها، مما يجعل آلية تداول اليد العاملة ضعيفة وغير فاعلة، وهذا ما يشكل عائقاً على خلق فرص للعمل جديدة.

توظيف القدرات الإنسانية من خلال إنعاش الاقتصاد

إن تحقيق تنمية مستدامة وعادلة وثيق بكل من آلية وأهداف التنمية الإنسانية، لأن تحقيق نسب نمو اقتصادى مرتفعة هو شرط ضرورى ولكنه ليس كافياً لمواجهة تحدى التشغيل والتوظيف الكامل للقدرات البشرية ولمكافحة الفقر. إن إنعاش الاقتصاديات العربية يحتاج منهجاً متعدد الأبعاد ويعتمد على ترسيخ التنمية الإنسانية.

يؤكد التقرير على أن خلق فرص للتشغيل من الأولويات الصريحة للسياسات المتبعة، بالإضافة إلى أهمية تعبئة إمكانيات القطاع الخاص من خلال سياسة مرنة ورشيدة، إضافة إلى ذلك يتعين خلق ظروف تمكن من العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمى فى مجالات البحث والتطوير بحيث يتم التركيز على التطوير التقنى كثيف المهارات البشرية أكثر من تلك كثيفة رأس المال، وبخاصة مجال العلوم المعلوماتية. وعلى الحكومات بهذا الخصوص السعى لتقوية دورها التنظيمى والرقابى، وتوفير قاعدة قوية للتنمية مستدامة تعتمد على الخدمات والصناعة.

وبحسب التقرير فإن التعامل الجدى مع العولمة يتمثل فى الانفتاح والاندماج البناء فى الاقتصاد العالمى، ولهذا فإن الهدف من التكامل العربى هو ضمان القدرة على المنافسة والبقاء فى عالم اليوم. ويقتضى ذلك اعتماد منهج التنمية الإنسانية وتخفيض نسب الفقر كمحور أساسى من محاور خطط التنمية الاقتصادية، فالتنمية الإنسانية هى عنصر حيوى لنجاح المنطقة العربية فى تحقيق الانتعاش الاقتصادى.

كما يجب إلغاء السياسات المثبطة لخلق الوظائف كخطوة أولى نحو التشغيل الكامل. فمن ضمن الإجراءات الضرورية مراقبة سوق العمل والمساعدة فى اتخاذ إجراءات لصالح إطلاق القدرات البشرية الكائنة من خلال التعليم والتدريب وأنظمة الرعاية الصحية وإعادة إصلاح المؤسسات العمومية.

كما توجد حاجة ماسة للتصدى لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضد المرأة فى سوق العمل، بما فى ذلك فروق الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يستند إلى إزالة الفروق ما بين الذكر والأنثى فى نظم التعليم والتدريب. ويتعين توفير قدرات مؤسسية وإنسانية إضافية لتوسيع انتشار التمويل الصغير لأكثر عدد من الأسر الفقيرة خاصة تلك التى تكثرت فيها النساء، والتى لا تتجاوز ٢% حالياً وينبغى أن تكون الأولوية للمرأة القادرة على العمل. وفوق ذلك يجب توسيع شبكة الضمان والأمان الاجتماعى وزيادة الانفاق عليها من ٠,٢% إلى ١% من الناتج المحلى الإجمالى.

الأردن

اعتقال ناشط نقابى

تلقت المنظمة شكاوى أفادت بقيام سلطات الأمن باعتقال السيد "علاء عبد الجواد" مسئول العلاقات العامة بمجمع النقابات المهنية، على صلة بنشاطه النقابى. أفادت الشكاوى أن اعتقال المذكور تم بعد اقتحام منزله وتفتيشه، من دون إذن قضائى أو توجيه اتهامات رسمية إليه. وتطالب المنظمة السلطات الأردنية بالإفراج عن المذكور طالما لم تثبت فى حقه اتهامات محددة.

المملكة المغربية

المنظمة تطالب بإجلاء مصير عدد من المختفين

تلقت المنظمة معلومات أفادت باختفاء ٧ مواطنين من مناطق متفرقة من البلاد، وهم "عبد الله مسكى"، و"عزيز شهديار"، و"حسن الدردارى"، و"عبد الحق رضوان"، و"توفيق فكرى"، و"كمال الشطبي"، و"محمد الشطبي".

أفادت المعلومات أن عدد آخر من المواطنين كانوا فى عداد المختفين قبل أن يثبت احتجازهم لدى أجهزة أمنية بعدما إحالتهم لاحقاً للتحقيق القضائى، وثبت تعرضهم لمعاملة مهينة.

كما أفادت المعلومات أن عائلات المختفين قد تقدموا بشكاوى إلى النيابة العامة التى رفضت اتخاذ التحقيق فيها.

وقد خاطبت المنظمة السلطات المغربية المختصة، وطالبتها سرعة التحقيق فى هذه المعلومات، وإجلاء مصير المختفين

ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحوادث.

مصر

المحكمة الدستورية ترفض دعوى عدم دستورية مادة الخلع

رفضت المحكمة الدستورية العليا الدعوى المقامة بشأن عدم دستورية مادة الخلع، حيث رفع أحد المواطنين دعوى ضد رئيس الوزراء بصفته يطلب فيها إلغاء مادة الخلع لعدم دستوريته ومخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، وفى المقابل طلب محامى الدولة رفض الدعوى اعتماداً على مذكرة أعدتها هيئة قضايا الدولة اعتبرت فيها أن مادة الخلع دستورية ولا تخالف الشريعة الإسلامية.

ويذكر أن مادة الخلع (مادة رقم ٢٠) قد صدرت عام ٢٠٠٠ بموجب القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الخاص بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع إجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية، وقد لاقى هذا التعديل ترحيب واسع النطاق لا سيما من جماعات المرأة وحقوق الإنسان.

.. والمنظمة ترحب بإحالة شرطين متهمين بجريمة تعذيب إلى محاكمة عاجلة

تلقت المنظمة معلومات أفادت بقيام النيابة العامة فى ٨ يناير / كانون ثان بإحالة الضابطین "مجدى سعيد"، و"محمد أحمد" بسجن أبى زعل شمالى القاهرة إلى محاكمة عاجلة بتهمة تعذيب السجين "محمد مسعد" مما أدى إلى وفاته. ويعد هذا القرار هو السابع من نوعه

الذى تصدره النيابة العامة بحق ضباط شرطة متهمين بجرائم قتل من جراء التعذيب خلال عام واحد.

وكانت محكمة جنايات الجيزة جنوبى القاهرة قد قضت فى نهاية ديسمبر / كانون أول بمعاقبة الضابط حمزة عرفة بالسجن لمدة ثلاثة سنوات بعد إدانته بتهمة قتل أحد المحتجزين بقسم شرطة العمرانية بالجيزة. والمنظمة إذ ترحب بجهود السلطات لملاحقة مرتكبى جرائم التعذيب، فإنها تأمل فى أن تتخذ السلطات ما يلزم من تدابير تشريعية وإجرائية لوقف هذه الظاهرة.

.. وتطالب بسرعة الإفراج عن المعتقلين فى التظاهرات

تلقت المنظمة معلومات أفادت بقيام أجهزة الأمن باعتقال عشرة من المتظاهرين الذين شاركوا فى المسيرات التى سارت بحى السيدة زينب وأمام السفارة الأمريكية بوسط القاهرة احتجاجاً على العدوان الأمريكى المزمع على العراق، والتى سارت أيضاً أمام مجلس الشعب احتجاجاً على قانون العمل الموحد. وأفادت المعلومات التى تلقتها المنظمة أن السلطات الأمنية قد أحالت المعتقلين إلى النيابة العامة التى أمرت بحبسهم احتياطياً لأربعة أيام على ذمة التحقيق بتهمة التجمهر وتكدير الأمن العام.

وتناشد المنظمة السلطات بالإفراج عن المعتقلين، والسماح لكافة المواطنين بممارسة حقهم فى التظاهر سلمياً فى ضوء التزامات الحكومة المصرية بالحق فى التجمع السلمى والتعبير عن الرأى

موريتانيا مصادرة صحيفتين

وأوضحت هيئة تحرير جريدة الصحافة أن أجهزة الأمن أذرت رئيس تحريرها، "نور الدين مدني"، وطلبت منه عدم إصدار الصحيفة. جاء ذلك على خلفية نشر هذه الصحيفة بياناً لحزب المؤتمر الشعبي المعارض ينتقد فيه قرار البرلمان بتمديد حالة الطوارئ لمدة عام. وجاء وقف أعداد جريدة "الحرية" لنشرها مقالاً انتقدت فيه السياسة الاقتصادية للحكومة.

كما حظرت أجهزة الأمن، بموجب قانون الطوارئ صحيفة "الوطن" وأغلقت شركة القرن الأفريقي التي تصدرها يوم ٢٩ ديسمبر/كانون أول، متهمه رئيس تحريرها "سيد خليفة" بعدم التزام تعهدات وقعتها بعدم تناول قضايا محددة.

وتجدد المنظمة مناشدتها السلطات السودانية بالكف عن ملاحقة الصحفيين والصحف بالطريق الإداري وفقاً لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكان اتحاد الصحفيين العرب قد أصدر بياناً، استنكر فيه إيقاف نفس هذه الصحف في ٩ نوفمبر/تشرين ثان، واعتقال رئيس تحرير جريدة الوطن.

اتحاد المحامين العرب يستنكر التضييق على الرابطة العربية الأوروبية

قامت السلطات البلجيكية في مطلع ديسمبر/كانون أول بتوقيف المحامي العربي البلجيكي "ذياب أبو جهجة" رئيس الرابطة العربية الأوروبية في مدينة أنتويرب، وأجرت معه عدة تحقيقات قبل الإفراج عنه بعد عدة أيام، فيما أعلن وزير الداخلية البلجيكي عزم حكومته على النظر

قامت السلطات في نواكشوط في يناير/كانون ثان بمصادرة صحيفتين، الأولى هي "أخبار نواكشوط" اليومية المستقلة حيث منعت السلطات توزيع العدد ٣٤٤ الصادر يوم الجمعة ٢٤ يناير/كانون ثان، استناداً إلى أحكام المادة (١١) من قانون الصحافة الموريتانية والتي تعاقب المساس بسمعة البلد ومصادقية مؤسساته والتعاطف مع بلدان أجنبية أو المساس بمبادئ الدين الإسلامي، واعتبر مسئول الصحيفة الإجراء بأنه خرقاً لحرية الصحافة ومحاولة لتكميمها وألمح إلى أن المصادرة كانت بسبب مقال نشر عن محافظ البنك المركزي الموريتاني.

أما الصحيفة الثانية فكانت العدد الأسبوعي من مطبوعة "السواحل" وذلك استناداً إلى المادة نفسها.

وتطالب جمعيات الصحفيين الموريتانيين باستمرار بإلغاء المادة (١١) من قانون الصحافة الذي أقر العام ١٩٩١ وكفالة حرية النشر والتعبير طالما أن هناك مستندات دالة على ذلك.

السودان استمرار التضييق على حرية الصحافة

منعت أجهزة الأمن السودانية توزيع أعداد صحيفتي "الصحافة" و"الحرية" اليومييتين المستقلتين بعدما أبلغت هيئتي تحريرهما بأنها ستصادر أعدادهما المعدة للتوزيع يوم ٢٨ ديسمبر/كانون أول.

والذين يكفلهما كل من الدستور المصوى والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

مصر/بولندا المنظمة تطالب برد طفلة إلى حضانة والدها

تلقت المنظمة شكوى مقدمة من الفنان التشكيلي المصري "محمد كمال حشمت قناوى"، الذى يطلب مساعدته لاستعادة طفله "زينب" - ١٢ عاماً - من الأراضي البولندية.

أفادت الشكوى أن المذكور كان متزوجاً من المرحومة "قائمة يولانا" بولندية الجنسية، والتي توفت في العام ١٩٩٧ ببولندا خلال زيارتها والأسرة لذويها، وثارَت الشبهات حول وفاتها، واتهم مقدم الشكوى بقتلها، وبرأ القضاء البولندي ساحته، غير أن عائلة زوجته سعت لمنعه من حضانة أطفاله، واستغلت هويته وديانته لإثارة المخاوف منه على أطفاله.

كما أفادت الشكوى أن المذكور قد حصل على تصريح من القضاء البولندي بقضاء أجازته مع أطفاله خارج الأراضي البولندية عدا طفله "زينب"، ولحين الفصل في قضية الحضانة، غير أنه يخشى من أنه لن يحظى بالإنصاف في القضية وسيفقد أطفاله حال عودتهم إلى بولندا، وطلب المساعدة في حل قضيته.

وقد خاطبت المنظمة كل من وزارة الخارجية المصرية وسفيرة بولندا بالقاهرة، وطالبتهم ببذل مساعيها الحميدة لدى السلطات البولندية المختصة لرد الطفلة زينب إلى والدها.

شكاوى ومدخلات

لجنة دولية لتحسين أوضاع المعتقلين السياسيين والمطالبة بإطلاق سراحهم. كذلك تعرضت سعيدة العكرمي ومحمد نوري ونور الدين بحيري أعضاء الرابطة الدولية لمساندة السجناء إلى مضايقات أمنية واعتقالات قبل إطلاق سراحهم. وناشدت المنظمة السلطات الكف عن ملاحقة ناشطي حقوق الإنسان، وطالبتها بالتحقيق في وقائع الاعتداء عليهم.

المنظمة تستنكر استدعاء القضاء

الأمريكي الأمير تركي الفيصل للمحاكمة

تلقت المنظمة ببالغ القلق الأنباء التي أشارت إلى قيام إحدى المحاكم الأمريكية أمر استدعاء إلى الأمير "تركي الفيصل" الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودية بتهمة علاقته مع الحكومة الأفغانية السابقة "طالبان" والمتهمة بالضلوع في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ الإرهابية، وذلك في إطار الحملة التي تشنها بعض الصحف الأمريكية على المملكة العربية السعودية وأفراد العائلة الحاكمة وعدد من مواطني دول الخليج.

وتتضمن الدعوى القضائية المستدعى بمقتضاها الأمير المذكور أمراً بدفع تعويضات مالية لعائلات ضحايا ١١ سبتمبر تصل إلى ٦٠٠ مليون دولار، في الوقت الذي لم تتوافر فيه أية أدلة أو قرائن ترجح علاقة الأمير المذكور بحركة طالبان أو أحداث ١١ سبتمبر.

والمنظمة إذ تستنكر هذه الحملات والملاحقات الأمريكية بحق مواطني البلدان العربية، فإنها تطالب السلطات الأمريكية بوقفها في أقرب وقت.

الاسيتيلين، وهذا الهجوم هو الأسوأ من نوعه الذي يتعرض له الجيش الجزائري منذ اندلاع أعمال العنف عام ١٩٩٢. وفي غضون ذلك قتل (١٣) شخصاً على أيدي مجموعة مسلحة بولاية البليدة، وقتل أيضاً بعد ذلك بقليل (١٦) مسلح على أيدي الجيش الجزائري، وفي ١٢ يناير/كانون ثان قتل (٤) أشخاصاً من بينهم (٣) ناشطين إسلاميين ينتمون إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال.

كذلك شهدت منطقة القبائل شرق الجزائر إضراباً عاماً استجابة لدعوة أطلقتها قيادات تنسيقية العروش "التاجمعت" التي تقود حركة احتجاج ضد السلطة المركزية في مناطق البربر لاسيما بتيزي أوزو التي أصابها الشلل التام نتيجة للإضراب، لكن حدة الإضراب كانت أقل في مناطق أخرى.

تونس

مضايقات مستمرة للنشطاء

ألقت السلطات القبض على القاضي السابق مختار البجاوي في مطلع ديسمبر/كانون أول وتعرض للضرب قبل إلقاء القبض عليه واقتياده إلى مقر وزارة الداخلية حيث خضع لاستجواب استمر عدة ساعات بشأن انتائمه لجمعية غير شرعية تدافع عن حقوق المعتقلين والقضاء، إلا أنه أطلق سراحه بعد ساعات، ويذكر أن البجاوي قد فصل من موقعه كقاضى بعد أن وجه رسالة إلى الرئيس التونسي شكك من خلالها في استقلالية القضاء، وجاء هذا التصعيد الأخير لقيامه وبعض النشطاء بتأسيس

في مدى قانونية أنشطة الرابطة.

يذكر أن الرابطة تتألف من عدد من الناشطين الحقوقيين العرب والأوروبيين، وقامت بالعديد من المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية على جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وتبنت قضية السيدة "سعاد سرور" الناجية من مذابح صابرا وشاتيلا في لبنان ١٩٨٢ ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون المتهم بالمسؤولية عن هذه المذبحة.

وقد اصدر اتحاد المحامين العرب بياناً استنكر فيه الإجراءات التعسفية ضد الرابطة ورئيسها، واعتبرتها انحيازاً سافراً لصالح إسرائيل ضد الحقوق العربية، كما تشكلت هيئة من للاتحاد للاستعداد لمواجهة الإجراءات التي قد تتخذها السلطات البلجيكية بحق الرابطة.

الجزائر

تصعيد خطير لأعمال العنف

تجددت منذ مطلع العام أعمال العنف بصورة كبيرة في الجزائر حيث خلفت منذ بداية العام حوالى ١٥٠ قتيلاً معظمهم من قوات الأمن.

وقد جاء التصعيد الأخير بعد (٤) شهور من مقتل أحد مسؤولي الجماعة السلفية للدعوة والقتال في منطقة باتنة الشرقية والتي يشتهر بعلاقاتها مع تنظيم القاعدة ففي ٤ يناير/كانون ثان قتل (٤٣) من رجال الأمن وأصيب (١٩) بجروح في كمين نصبته مجموعة مسلحة في جبال الأوراس جنوب شرق العاصمة الجزائر لدى مرور موكب من العسكريين ومجموعات الدفاع الذاتي، وقد استخدم المهاجمين قنابل مصنوعة من غاز

الوضع الدولي الراهن وتداعياته على حقوق الإنسان... محاضرة للأمين العام بمقر الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

ألقى الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة محاضرة في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بعنوان "الوضع الدولي الراهن وتداعياته على حقوق الإنسان" تناول فيها التطور اللاحق بطبيعة النظام الدولي الحالي والذي بات يتسم بالسيولة وعدم اليقين واحتكار الدول الصناعية الكبرى للقرار الدولي الفاعل من خلال سيطرتها على مجلس الأمن.

وأشار لأثار العولمة على الحقوق المدنية والسياسية والتي صار أمر انتهاكها محل اهتمام دولي على الرغم مع تعاضد دور المجتمع المدني العالمي، كما أشار إلى أثر العولمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي كان سلبياً محضاً، وآثرها على الحقوق الثقافية في ضوء ثنائية الداخل/الخارج، وإشكالية العالمية والخصوصية التي تتزايد بتزايد ثورة الاتصال والمعلومات.

ونوه بالاتفاق الفكري السائد في أوساط النخب الأمريكية بشأن العداء للإسلام، مدلاً بنظريتي فوكوياما حول نهاية التاريخ وهانتجتون عن صراع الحضارات، وعرض لتداعيات ١١ سبتمبر على منظومة الضمانات القانونية والتي أضعفت القيم والمنطلقات الأساسية، فضلاً عما رافق إعلان الحرب على الإرهاب من عصف لحقوق الشعوب والذي برز في العدوان المزمع على العراق ونقل آلياتها لتقنين جرائم الحرب

الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

وترافق مع ذلك إطلاق حملات التدخل في المنطقة تحت شعارات نشر الديمقراطية والحريات التي جاءت سلذجة وغير مقبولة كلية، مؤكداً أن ذلك لا يعنى قطعاً التفريط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتي شارك العرب كل شعوب العالم في وضعها وترسيخها.

... ويشارك في اجتماع مجلس

إدارة المعهد العربي

لحقوق الإنسان

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة ونائب رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان في اجتماعات مجلس إدارة المعهد بتونس والتي عقدت يومي ٢٩، ٢٨ يناير/كانون ثان.

ناقش الاجتماع جدول الأعمال الذي تضمن اعتماد التقرير المالي والتقرير الأدبي، وتقييم أنشطة المعهد خلال العام الماضي ٢٠٠٢، وإعداد خطة العمل والنشاط للعام الحالي ٢٠٠٣، وآليات التنسيق والنشاط المشتركة.

... ويشارك في احتفال المنظمة في

الأردن باليوم العالمي لحقوق

الإنسان

شارك الأستاذ "محمد فائق" الأمين العام للمنظمة في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي نظمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن بمدينة عمان يوم ١٩ ديسمبر/كانون أول. وألقى الأستاذ "محمد فائق" كلمة باسم

المنظمة شدد فيها على أهمية التمسك بمبادئ الشرعة الدولية لحقوق الإنسان في ظل المخاطر التي تحقق بضماناتها القانونية وقيمها الأساسية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وأبعاد الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التي تستغل لتحقيق مصالح أنية للولايات المتحدة وبعض حلفائها، وتعصف بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار حكامها، وأبرزها جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والعدوان الأمريكي المزمع على العراق. شارك في الاحتفال العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الأردن، يتقدمهم دولة المهندس "علي أبو الراغب" رئيس الوزراء، ودولة السيد "أحمد عبيدات" عن اللجنة الملكية لحقوق الإنسان، والأستاذ "هاني الدحلة" رئيس المنظمة في الأردن.

المنظمة تشارك في تأسيس التحالف

العربي لتحديث الميثاق العربي

لحقوق الإنسان

شاركت المنظمة العشرات من المنظمات العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان في تأسيس التحالف العربي لتحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي تكون عبر ثلاثة لقاءات خلال الشهور الثلاثة الأخيرة بدأت في عمان/الأردن وانتقلت إلى صنعاء/اليمن، واختتمت في القاهرة/مصر في منتصف يناير/كانون ثان، وعينت بالبحث في تقديم مقترحات عملية وتوصيات عدة إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لجامعة الدول العربية خلال اجتماعها

من أخبار المنظمات

بينهم النائب العمالي البريطاني "جورج جالوي"، و"خير الدين حسيب" مدير مركز دراسات الوحدة العربية، و"د. زهير الخطيب"، و"د. محمد المجذوب"، و"أ.معن بشور"، والنائب "د. أسامة سعد".

استنكر المشاركون السلوك العدواني للادارة الأمريكية، وطالبوا بالتضامن مع الشعبين العراقي والفلسطيني، ودعوا إلى دعم الانتفاضة، ورفع الحصار عن الشعب العراقي، وضمنوا مطالبهم مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

مهارات التطبيق الوطني للاتفاقيات الدولية... دليل تدريبي جديد لمركز مساعدة السجناء

أصدر مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء في مصر دليلاً تدريبياً على مهارات تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أمام القضاء الوطني، عرض في القسم الأول للتعريف بالمهارات والمصطلحات من الناحية النظرية، وعرض في القسم الثاني للعديد من دراسات الحالة وأساليب التدريب وآليات استخدامها، كما عرض في القسم الثالث للترجمات الرسمية للمواثيق الدولية التي صادقت عليها الحكومة المصرية، ووسائل الاتصال بعدد من المنظمات في مصر.

دورة إعداد المدربين في إطار أنشطة الشبكة العربية للتوثيق

تعد في مصر في الفترة من ٣٠ يناير/كانون ثان إلى ١٨ فبراير/شباط دورة تدريبية لإعداد المدربين في مجال

صوغ آليات وأجندة عمل المشاركين في الشأن الفلسطيني، وقد شارك عن المنظمة في أعمال هذه الورشة الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام.

.. وتشارك في أنشطة مشروع بناء قدرات حقوق الإنسان في مصر

قام المشروع الوطني لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في مصر بتنظيم عدة دورات للتوعية بمبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان وآليات التطبيق، وشملت هذه الدورات فئات الإعلاميين، وضباط الشرطة، وأعضاء النيابة والجهاز القضائي.

ويعد المشروع الوطني في إطار شراكة بين البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الخارجية المصرية، وبدأ أنشطته قبل عام ونصف.

وقد شارك الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام في أعمال هذه الدورات وألقى عدد من المحاضرات.

منظمات المجتمع المدني اللبناني تدعو للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي

نظمت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اللبناني مسيرة تضامنية حاشدة ضمت قرابة عشرين ألف مواطن سارت إلى مقر الأمم المتحدة في بيروت تضامناً مع الشعبين الفلسطيني والعراقي. تقدم المسيرة قادة وممثلي التيارات والجمعيات الحقوقية والروابط، ومن

بالقاهرة في يناير/كانون ثان.

ومثل المنظمة في المناقشات الأستاذ "محسن عوض" مساعد الأمين العام، كما شارك في أعمال اللجنة العربية الدائمة الأستاذ "هاني الدحل" عضو مجلس الأمناء ورئيس المنظمة في الأردن والأستاذ "إبراهيم العبد الله" عضو مجلس الأمناء ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان.

موقف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من القضية الفلسطينية.. ورشة عمل لمركز هشام مبارك

نظم مركز هشام مبارك للقانون في مصر بمنتصف يناير / كانون ثان ورشة عمل لمنظمات حقوق الإنسان العاملة في مصر حول "موقف المنظمات الدولية لحقوق الإنسان من القضية الفلسطينية، وذلك في ضوء عدد من تقاريرها الصادرة مؤخراً عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية "الووتش"، والذي وصف العمليات الاستشهادية الفلسطينية بالجرائم ضد الإنسانية.

تضمنت النقاشات أيضاً عدد من المحاور، بينها منهج عمل وآليات بعثات تقصى حقائق هذه المنظمات إلى الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ونظرة مقارنة لتغطياتها لأحداث مخيم جنين ٢٠٠٢، ورؤيتها لعملية التسوية السلمية، وموقفها من سلوك الاحتلال الإسرائيلي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين وقوافل الإغاثة الإنسانية، والموقف من الحق في مقاومة الاحتلال، كما عملت الورشة على

من أخبار المنظمات



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسى بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة.

رئيس مجلس الأمناء: أ. جاسم القطامى
نائب الرئيس: د. أحمد صدقى الدجاني
الأمين العام: أ. محمد فائق
المقر الرئيسى: ٩١ شارع الميرغنى -
مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ ج.م.ع
ت : ٤١٨٨٣٧٨ - ٤١٨١٣٩٦

فاكس: ٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني:

aohr@link.net

موقع الإنترنت:

www.aohronline.org

الاشتراكات السنوية للعضوية:

الكويت ٢٥ ديناراً الأردن ١٦ ديناراً
مصر ٥٠ جنيهاً المغرب ١٦٦ درهم
تونس ١٦ ديناراً بقية الأقطار ٥٠
دولاراً أمريكياً تحول الاشتراكات
والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات
باسم المنظمة إلى البنك الوطنى المصوى
- فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥

Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835

أو البنك العربى بسويسرا
Arab Bank (Switzerland)
Account 201738

المنظمة ترحب باختيار الأمير طلال بن عبد العزيز مبعوثاً لمنظمة اليونسكو...

ترحب المنظمة بقرار منظمة اليونسكو
باختيار سمو الأمير طلال بن عبد العزيز
مبعوثاً خاصاً لها فى قضايا المياه.

جدير بالذكر أن سمو الأمير طلال بن
عبد العزيز يلعب أدواراً رئيسية فى العديد
من منظمات المجتمع المدنى العربى،
ويتبوأ مواقع رفيعة عدة، منها ترأسه
للمجلس العربى للطفولة والتنمية، وترأسه
لبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات
الأمم المتحدة الإنمائية، واختياره رئيساً
للشبكة العربية للجمعيات الأهلية.

والمنظمة إذ تكرر ترحيبها بهذا القرار،
فإنها توجه التهئة إلى سمو الأمير طلال
على اختياره لتولى هذه المسئولية الهامة.

المنظمة تصدر عدداً خاصاً من مجلتها الدورية عن الانتفاضة

أصدرت المنظمة عدداً جديداً من
مجلتها الدورية النصف سنوية "قضايا
حقوق الإنسان"، كعدد خاص القضية
الفلسطينية وتطوراتها تحت عنوان
"الانتفاضة الفلسطينية وقضاياها".

تضمن العدد خمسة دراسات لباحثين
متخصصين فى الشؤون الفلسطينية
والصراع العربى الاسرائيلى، كما تضمن
عرضاً توثيقياً لأهم القرارات الدولية
والإقليمية، ووثائق دورات لجنة حقوق
الإنسان فى الأمم المتحدة، ونصوص أهم
الوثائق الفلسطينية.

الرصد والتوثيق للمعلومات حول حقوق
الإنسان، والتي تتم فى إطار أنشطة الشبكة
العربية حول التوثيق والمعلومات فى
مجال حقوق الإنسان، والتي تأسست فى
العام ١٩٩٥ بالتعاون فيما بين المعهد
العربى لحقوق الإنسان واتحاد المحامين
العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان.
يسشارك فى الدورة تدريبين من العديد
من المنظمات العربية العاملة فى مجال
حقوق الإنسان، وتستهدف الدورة رفع
قدراتهم فى مجال الرصد والتوثيق
الإلكترونى.

المنظمة ترحب بتأسيس منظمة المرأة العربية

تعرب المنظمة عن ترحيبها وارتياحها
البالغ بتأسيس منظمة المرأة العربية تحت
مظلة جامعة الدول العربية، والتي أعلنت
السيدة سوزان مبارك فى تصريح لها أن
الهدف الأساسى للمنظمة سيكون تجسيد
للفكر والجهد العربى المشترك لخدمة
قضايا المرأة العربية عبر التفاعل
والتواصل بين الحركة النسائية فى البلدان
العربية.

أعلن عن تأسيس المنظمة خلال
اجتماعات منتدى المرأة والتربية فى
الوطن العربى، والذي عقد فى العاصمة
السورية بحضور ممثلات وممثلين لـ ٢١
دولة، تتقدمهم السيدات الخمس الأوليات
فى مصر ولبنان والبحرين والسودان
وسوريا.

تناول المنتدى فى مناقشاته أوضاع
المرأة العربية فى العملية التربوية، وأثر
التربية فى تعزيز دور المرأة التنموى.